فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الأربعاء 13 شوال 1447هـ 1 أبريل/ نيسان Wednesday 1 April 2026 | العدد 6346 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

الحرس الثوري: سنقصف شركة أمريكية مقابل كل استهداف في إيران

طهران/ وكالات:

هدد الحرس الثوري الإيراني أمس، باستهداف الشركات الأمريكية في دول جوار إيران، ردا على الهجمات الأمريكية الإسرائيلية على إيران.

وبحسب وسائل إعلام إيرانية، قال الحرس الثوري إنه سيبدأ من مطلع شهر نيسان/ أبريل باستهداف شركات على غرار «غوغل» و»آبل».

وضمت قائمة الشركات الثمانية عشرة الواردة في تهديد الحرس

7

أدت لمقتل 4 جنود

حزب الله يكشف عن تفاصيل عملية نوعية ضد قوات الاحتلال جنوب لبنان

بيروت/ فلسطين:

كشف حزب الله، أمس، عن تفاصيل عملية نوعية نفذها مقاتلوه ضد قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي المتوغلة في محور عيناتا جنوبي لبنان. وكان جيش الاحتلال الإسرائيلي أعلن صباح أمس، مقتل 4 من جنوده وإصابة آخرين بعضهم بجراح خطيرة في كمين لحزب الله جنوبي

7

7 شهداء وإصابات جديدة بخروقات الاحتلال الإسرائيلي لهدنة غزة

غزة/ فلسطين:

ارتفع عدد ضحايا خروقات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، فقد استشهد سبعة فلسطينيين على الأقل وأصيب آخرون بجراح متفاوتة، بعضها خطيرة، خلال الـ24 ساعة الماضية.

وأفادت مصادر طبية باستشهاد مواطن وإصابة عدد من المدنيين من جراء قصف الاحتلال نقطة شرطة قرب مسجد معاوية في منطقة المواصي بمدينة رفح جنوب القطاع. وفي شمال القطاع، استشهد مواطن وأصيب آخرون فجر أمس في إثر قصف من مسيّرة إسرائيلية حربية استهدف مفترق الاتصالات في منطقة الفالوجا غربي مخيم جباليا.

كما أفادت مصادر طبية بوصول شهيد وعدد من الإصابات صباح اليوم جراء قصف استهدف مجموعة من المواطنين في حي التفاح شرقي مدينة غزة.

وفي جنوب القطاع، استشهد مواطنون وأصيب آخرون جراء قصف شنته قوات الاحتلال على مناطق جنوب مدينة خانيونس، حيث أفاد مجمع ناصر الطبي بوصول شهيدين، من بينهم طفل، وعدد من الإصابات نتيجة استهداف بصاروخ من طائرة استطلاع في منطقة البيوك جنوب المدينة.

تأتي هذه الخروقات وسط تحذيرات متكررة من استمرار الاعتداءات الإسرائيلية، والتي تهدد استقرار الهدنة وتضاعف معاناة المدنيين في قطاع غزة.

غضب فلسطيني واسع رفضًا لقانون إعدام الأسرى... دعـــوات موحّدة لإسقاطه وتحرك دولـــــي عاجل

غزة/ فلسطين:

في مشهد غاضب يعكس حجم القلق على مصير الأسرى، نظّم عشرات الأسرى المحررين، إلى جانب عائلات الأسرى وممثلين عن القوى والفصائل الفلسطينية، أمس، وقفة احتجاجية أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مدينة غزة، رفضًا لقانون إعدام الأسرى الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي، وسط تحذيرات من تداعياته الخطيرة على حياة آلاف المعتقلين. وعبّر المشاركون عن رفضهم القاطع للقانون، مؤكدين أنه يشكّل تهديدًا مباشرًا لحياة الأسرى داخل السجون، ويمثل تصعيدًا غير مسبوق في سياسات

2

وقفة بمدينة غزة تنديدًا بقانون إعدام الأسرى (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

«حماية» يديـــن إقرار الكنيســـت الإسرائيلي قانون إعدام الأســرى

غزة/ فلسطين:

أدان مركز حماية لحقوق الإنسان، أمس، إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين معتبرا ذلك تصعيداً خطيراً وغير مسبوق يمثل شرعنة صريحة لسياسة القتل، وانتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني ومبادئ

عقب إقرار قانون إعدام الأسرى

«أبو عبيدة» يدعو حزب الله لأسر جنود إسرائيليين لتحرير الأسرى

غزة/ فلسطين:

دعا أبو عبيدة الناطق العسكري باسم كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس، أمس، مجاهدي حزب الله لتكثيف جهودهم لأسر جنود إسرائيليين من أجل تحرير الأسرى الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال ولا سيما بعد إقراره قانون «إعدام الأسرى». وقال أبو عبيدة، في تغريدة عبر تلجرام: «بوركت سواعد أبطال المقاومة الإسلامية في لبنان، التي تُكبّد العدو الصهيوني خسائر كبيرةً كان آخرها خلال

2

رفـــــض أوروبي وأممي واسع لقانون «إعـــدام الأسرى»

بروكسل/ وكالات:

عبر متحدث باسم المفوضية الأوروبية أمس، عن قلق الاتحاد الأوروبي البالغ إزاء قرار (إسرائيل) إقرار قانون يجعل الإعدام شنقا حكما تلقائيا على الفلسطينيين الذين تدينهم المحاكم العسكرية بتهم شن هجمات دامية.

وأضاف في إفادة صحفية «هذه خطوة واضحة إلى الوراء... ندعو (إسرائيل) إلى الالتزام بموقفها السابق بشأن المبادئ

«ضوء أخضر للتصفية تحت غطاء القضاء»

قانوني دولي: إعدام الأسرى تشريـــع انتقامـــــي يهدم القانون الدولي

القاهرة – غزة / نور الدين صالح:

حذّر أستاذ القانون الدولي العام وعضو الجمعيتين الأمريكية والأوروبية للقانون الدولي، محمد مهران، من أن إقرار كنيست الاحتلال الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى يمثل انتهاكًا صارخًا وخطيرًا لمنظومة القانون الدولي، مؤكدًا أن هذا التشريع لا يندرج ضمن قوانين العقوبات التقليدية، بل يضفي شرعية على القتل المنظم ويكرّس الإفلات من العقاب.

وأوضح مهران، لصحيفة «فلسطين»، أمس، أن اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949، التي تنظم معاملة أسرى الحرب، تُلزم دولة الاحتلال بضمان محاكمات عادلة،

3
وتحظر العقوبات التي تفتقر إلى

إطلاق حملـــة وطنيـــــة رفضاً لقانون «إعدام الأسرى» والعقاب الجماعي بحقهم

غزة/ نور الدين صالح:

أطلق المجلس الوطني الشبابي الفلسطيني- محافظة غزة، بالشراكة مع نقابة الصحفيين الفلسطينيين، حملة وطنية موسعة للدفاع عن حقوق الأسرى ورفض سياسات الإعدام والعقاب الجماعي بحقهم، وحملت شعار «من الأسر للحرية لا للموت بالقانون».

جاء ذلك خلال وقفة تضامنية نظمها المجلس الشبابي أمس، أمام مركز التضامن الإعلامي التابع لنقابة الصحفيين الفلسطينيين، في ساحة رشاد الشوا الثقافي وسط مدينة غزة، رفضًا واستنكارًا لقرار دولة الاحتلال الإسرائيلي بإصدار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين في سجونه.

وأدان المجلس الشبابي ما أقدمت عليه سلطات الاحتلال بإصدار قانون يقضي بإعدام الأسرى الفلسطينيين في خطوة خطيرة تُمثل تصعيداً غير

3
مسبوق وانتهاكاً صارخاً لكافة

لقاء بلا ذاكرة... أمهات يستعدن أبناءهن الخُدّج وقلوب الأطفال لا تتعرّف

غزة/ محمد أبو شحمة:

لم يكن المشهد عاديًا، ولا الفرح مكتملًا. أمهات يستعدن أبناءهن بعد فراق قسري دام نحو عامين، لكن الأطفال لا يعرفون وجوههن. بين الدموع والدهشة، تختلط مشاعر اللقاء الأول، حيث تتحقق العودة جسدًا، في حين تغيب الذاكرة والحنين.

«أنا ماما... بنتي ما بتعرفنيش»، بهذه الكلمات الموجعة استقبلت سندس الكرد طفلتها بيسان، العائدة من مصر بعد رحلة إنقاذ قسرية بدأت من داخل مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة، حين

3
اقتحمه جيش الاحتلال الإسرائيلي وقصفه وحاصره، ما أدى

بين الرصاص والحصاد... حكايات صمود المزارعين فـــي حقـــــول غزة

غزة/ يحيى اليعقوبي:

أدّت الحرب إلى تدمير واسع للقطاع الزراعي في قطاع غزة، إذ تقلّصت المساحات المزروعة بشكل حاد، وارتفعت التكاليف، وازدادت المخاطر بفعل الاعتداءات الإسرائيلية اليومية من إطلاق نار وقصف وتجريف للأراضي. وبالرغم من ذلك، يصرّ المزارعون على التمسك بأراضيهم التي ورثوها جيلًا بعد جيل، في محاولة لحماية مصدر رزقهم وتأكيد ارتباطهم العميق وتجذّرهم في أرضهم، بالرغم من النزوح والدمار وصعوبة الوصول إليها.

5
على مدار سنوات طويلة، كان المزارع أكرم أبو روك يزرع

من حضّانات الحرب إلى حضن الوطن... أطباء غزة يكتبون «حكاية طيبين» بيـــــن الفقد والنجاة

غزة/ محمد حجازي:

لم تكن رحلة علاج، بل حكاية نجاة طويلة كُتبت بدموع الأطباء قبل الأطفال. أكثر من عامين من الغربة القسرية عاشها 28 طفلًا خديجًا، حملوا هشاشة الحياة في أجسادهم الصغيرة، في حين تولّى أطباء من غزة مهمة استثنائية: أن يكونوا أطباء... وآباء... وأمهات في آنٍ واحد، بعيدًا عن وطن يئن تحت القصف.

7
في مستشفيات مصر، كانت الأجهزة تعمل بهدوء، لكن

المُنخفضات الجوية تُضاعف مآسيهم

نازحو مخيم التعاون... صرفٌ صحيٌّ يُلاحقهم وقوارضُ تقضُّ مضاجعهم

غزة/ أدهم الشريف:

في مكانٍ يبدو غير مناسب لضعاف القلوب وأصحاب حاسة الشمِّ القوية، وجد آلافُ المدمَّرة منازلهم ملاذهم الأخير في مخيم "التعاون" للنازحين، الذي أقيم بجوار مكب نفايات اليرموك في قلب مدينة غزة. المكان الذي كان عامرًا بحركة الناس والبائعين،

5
تحوَّل بسبب الحرب المدمِّرة إلى مكرهة صحية تنبعث منها روائح تثير اشمئزاز الإنسان وغثيانه، وتتسرَّب عبر

عقب إقرار قانون إعدام الأسرى

«أبو عبيدة» يدعو حزب الله لأسر جنود إسرائيليين لتحرير الأسرى

غزة/ فلسطين:

دعا أبو عبيدة الناطق العسكري باسم كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس، أمس، مجاهدي حزب الله لتكثيف جهودهم لأسر جنود إسرائيليين من أجل تحرير الأسرى الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال ولا سيما بعد إقراره قانون «إعدام الأسرى».

وقال أبو عبيدة، في تغريدة عبر تلجرام: «بوركت سواعد أبطال المقاومة الإسلامية في لبنان، التي تُكبّد العدو الصهيوني خسائر كبيرةً كان آخرها خلال العملية النوعية أمس».

وأضاف: «لقد أثبتت مسيرة جهاد شعبنا ضد الصهاينة أن الطريق الأقصر لتحرير الأسرى هو بالمقاومة، وقد قدمت غزة في سبيل ذلك الكثير، ونحثُّ أبطال حزب الله أن يكملوا المهمة، ويقيننا بالله أنه لن يُضيّع أسرانا الأحرار، وسيجعلُ لهم مما هم فيه فرجاً ومخرجاً».

وشدد أبو عبيدة على الصلفَ الصهيوني الذي كان آخر فصوله إقرار قانون إعدام الأسرى، وجريمة إغلاق الأقصى، والعدوان على شعوبنا العربية والإسلامية، ليُوجب على كل مكونات أمتنا وأحرار العالم، بذل كل جهدٍ ممكنٍ لمعاقبة الاحتلال على جرائمه، أو على الأقل الضغط عليه لإجباره على التوقفِ عن غيّه، وذلك أضعفُ الإيمان.

«حماية» يدين إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى

غزة/ فلسطين:

أدان مركز حماية لحقوق الإنسان، أمس، إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين معتبرا ذلك تصعيداً خطيراً وغير مسبوق يمثل شرعنة صريحة لسياسة القتل، وانتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

وقال مركز حماية، في تصريح له، إن هذا القانون يشكّل سابقة خطيرة تهدف إلى تحويل منظومة القضاء إلى أداة انتقام سياسي، ويقوّض بشكل مباشر الحق في الحياة، ويعكس توجهاً عقابياً وتمييزياً يستهدف الأسرى الفلسطينيين في سياق سياسات تصعيدية تتنافى مع قواعد القانون الدولي.

وحذر المركز من التداعيات الخطيرة لتطبيق هذا القانون، مؤكدا أن أي تنفيذ لأحكام إعدام بحق الأسرى الفلسطينيين سيعد جريمة جسيمة تستوجب المساءلة والمحاسبة أمام القانون الدولي.

ودعا المركز المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والمنظمات الحقوقية العالمية إلى التحرك العاجل والفاعل لوقف هذا التشريع الخطير، والعمل على حماية الأسرى الفلسطينيين ومنع ارتكاب جرائم إعدام بحقهم تحت أي غطاء قانوني.

وشدد مركز حماية لحقوق الإنسان على أن حماية الأسرى الفلسطينيين مسؤولية قانونية وأخلاقية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره، وأي صمت أو تقاعس إزاء هذا القانون سيُعد تواطؤاً مع انتهاك خطير للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

الاحتلال يحول صحفياً من رام الله للاعتقال الإداري

رام الله/ فلسطين:

أصدرت محكمة «عوفر» العسكرية التابعة للاحتلال الإسرائيلي، مساء أمس، قرارًا بتحويل الصحفي أيسر البرغوثي، من مدينة رام الله، وسط الضفة الغربي المحتلة، للاعتقال الإداري مدة 4 أشهر.

وقالت عائلة الأسير «البرغوثي»، إن المحكمة الإسرائيلية أصدرت قرارًا إداريًا مدة 4 أشهر بحق نجلها الصحفي «أيسر»، بعد عدة أيام من اعتقاله.

واعتقلت قوات الاحتلال فجر الـ 25 من آذار/ مارس 2026، الزميل الصحفي أيسر البرغوثي، بعد اقتحام منزله في قرية كفر عين، شمال غربي مدينة رام الله.

وأوضحت العائلة أن قوات الاحتلال اقتحمت قرية كفر عين فجر أمس، وشنّت حملة اعتقالات واسعة في القرية، ودهمت منزل «أيسر»، ونقلته إلى منزل كان الاحتلال قد حوّله لثكنة عسكرية ومركز تحقيق ميداني قبل اعتقاله.

والاعتقال الإداري هو اعتقال دون تهمة أو محاكمة، ودون السماح للمعتقل أو لمحاميه بمعاينة المواد الخاصة بالأدلة، في خرق واضح وصريح لبنود القانون الدولي الإنساني، لتكون «إسرائيل» هي الجهة الوحيدة في العالم التي تمارس هذه السياسة.

وتتذرع سلطات الاحتلال وإدارة السجون بأن المعتقلين الإداريين لهم «ملفات سرية» لا يمكن الكشف عنها مطلقا، فلا يعرف المعتقل مدة محكوميته ولا التهمة الموجهة إليه.

وبلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال، وفق معطيات حقوقية رسمية، أكثر من 9250 أسيرًا، غالبيتهم من الموقوفين والمعتقلين الإداريين، وهو لا يشمل المعتقلين المحتجزين في المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال.

غضب فلسطيني واسع رفضًا لقانون إعدام الأسرى... دعوات موحّدة لإسقاطه وتحرك دولي

(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غزة/ فلسطين:

في مشهد غاضب يعكس حجم القلق على مصير الأسرى، نظّم عشرات الأسرى المحررين، إلى جانب عائلات الأسرى وممثلين عن القوى والفصائل الفلسطينية، أمس، وقفة احتجاجية أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مدينة غزة، رفضًا لقانون إعدام الأسرى الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي، وسط تحذيرات من تداعياته الخطيرة على حياة آلاف المعتقلين.

وعبّر المشاركون عن رفضهم القاطع للقانون، مؤكدين أنه يشكّل تهديدًا مباشرًا لحياة الأسرى داخل السجون، ويمثل تصعيدًا غير مسبوق في سياسات الاحتلال بحقهم.

وردّد المحتجون هتافات منددة بالقانون، مطالبين المؤسسات الدولية والحقوقية بتحمّل مسؤولياتها القانونية والإنسانية، والتحرك العاجل لوقفه وإلغائه، كما دعوا إلى الإفراج عن الأسرى وتعزيز التضامن معهم.

ووجّه المشاركون نداءً إلى الدول العربية والإسلامية وأحرار العالم للتحرك الفاعل، بما في ذلك تنظيم فعاليات احتجاجية أمام السفارات الدولية رفضًا لهذا القانون.

ورفع المحتجون لافتات كُتب عليها: «لا لإعدام الأسرى»، و»قانون فاشي وعدالة غائبة»، و»لا تتركوا أسرانا وحدهم»، فيما عبّرت أخرى عن الغضب الشعبي بعبارات مثل: «أفتيتم بالقتل؟ لقد أفتى الدم بالتحرير».

مخالفة صريحة

وفي كلمة له خلال الوقفة، أكد الأسير المحرر مجدي عابد أن إقرار قانون إعدام الأسرى شكّل صدمة كبيرة، مشيرًا إلى أن تشريع القتل بهذا الشكل يمثل سابقة خطيرة.

وقال عابد إن الأسرى داخل السجون كانوا دائمًا يتطلعون إلى دعم أمتهم العربية والإسلامية، رغم ما يتعرضون له من انتهاكات متواصلة، مضيفًا أن إدارة السجون كانت تسخر من غياب هذا الدعم، بينما ظل الأسرى متمسكين بالأمل.

وشدد على أن القانون يمثل انتهاكًا صارخًا لكل القوانين والمواثيق الدولية، وعلى رأسها اتفاقيات حقوق الإنسان، داعيًا الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى التدخل العاجل، وإرسال لجان تحقيق وبعثات رقابية لحماية الأسرى.

وأكد أن صمت المجتمع الدولي يشجّع على مزيد من الانتهاكات بحقهم.

حكم بالموت

من جانبها، عبّرت وسام سالم، زوجة الأسير حازم سالم، عن حالة الخوف والقلق التي تعيشها عائلات الأسرى، مؤكدة أن القانون يشكّل «حكمًا بالموت» بحق الأسرى وعائلاتهم.

وقالت خلال الوقفة: «نعيش كل لحظة تحت تهديد الفقد، فهذا القانون سكين على رقابنا، ويجعلنا ننتظر الأسوأ في أي وقت».

وأضافت أن أمهات الأسرى وزوجاتهم يواصلن انتظار لحظة اللقاء، رغم الألم والمعاناة، مؤكدة أن القانون يقتل الأمل لدى العائلات التي تعيش على أمل الإفراج عن أبنائها.

ودعت إلى توحيد الصف الفلسطيني، والعمل المشترك لإنهاء معاناة الأسرى، مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لضمان حمايتهم وحقوقهم.

استراتيجية وطنية

من جهته، قال المتحدث باسم حركة حماس حازم قاسم، ممثلًا عن القوى الوطنية والإسلامية، إن الأسرى الفلسطينيين يرسمون لوحة من الصمود داخل السجون رغم كل الإجراءات القمعية.

واعتبر أن قانون إعدام الأسرى من أبشع مظاهر العنصرية، كونه يستهدف الفلسطينيين بشكل مباشر ويشرّع قتلهم تحت غطاء قانوني.

وأكد أن القرار يشكّل خطرًا حقيقيًا على حياة الأسرى، ويمثل انتهاكًا واضحًا للقوانين الدولية والإنسانية، مشيرًا إلى أن الاحتلال ارتكب سابقًا انتهاكات جسيمة أدت إلى استشهاد أسرى نتيجة التعذيب أو الإهمال الطبي، دون الحاجة إلى قوانين رسمية.

ودعا إلى إطلاق حراك جماهيري واسع في مختلف أماكن وجود الفلسطينيين، داخل الوطن وخارجه، لمواجهة هذا القانون، مطالبًا ببناء استراتيجية وطنية وإسلامية موحدة تضم القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

كما طالب المجتمع الدولي باتخاذ موقف حاسم، داعيًا اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى القيام بدورها بشكل فعلي، وعدم الاكتفاء بالمواقف الإعلامية.

قانون عنصري

وفي السياق ذاته، عبّرت نجاح الريفي، زوجة الأسير محمود الدحدوح، عن صدمتها من إقرار القانون، معتبرة أنه تصعيد خطير بحق الأسرى الفلسطينيين.

ودعت، المؤسسات الدولية والدول العربية والإسلامية إلى التحرك العاجل لوقفه، وكشف الانتهاكات داخل السجون.

كما طالبت أسماء الحتو، زوجة الأسير ضياء الدحدوح، بإلغاء القانون، مؤكدة أن القرار بدّد آمال العائلات التي كانت تنتظر الإفراج عن أبنائها.

وأكدت زوجات الأسرى في أحاديث متفرقة أن القانون يتنافى مع جميع الأعراف والمواثيق الدولية، ويعكس سياسة عنصرية واضحة، مشيرات إلى أن العائلات تعيش حالة من القلق والانهيار النفسي خوفًا على مصير أبنائها.

من جانبه، قال الأسير المحرر الدكتور أحمد المصري إن قانون إعدام الأسرى يمثل انتهاكًا خطيرًا لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي، مؤكدًا أن الأسرى الفلسطينيين يتعرضون لأبشع أشكال الانتهاكات داخل السجون.

ودعا إلى تحرك دولي عاجل لنصرة الأسرى ومحاسبة الاحتلال على جرائمه، وتفعيل دور المؤسسات الدولية في حمايتهم.

وفي ختام الوقفة، شدد المشاركون على ضرورة استمرار الفعاليات الشعبية والرسمية حتى إسقاط قانون إعدام الأسرى، والعمل بكل الوسائل الممكنة للإفراج عنهم، باعتبار قضيتهم أولوية وطنية لا يمكن التنازل عنها.

رفض أوروبي وأممي واسع لقانون «إعدام الأسرى»

بروكسل/ وكالات:

عبر متحدث باسم المفوضية الأوروبية أمس، عن قلق الاتحاد الأوروبي البالغ إزاء قرار (إسرائيل) إقرار قانون يجعل الإعدام شنقا حكما تلقائيا على الفلسطينيين الذين تدينهم المحاكم العسكرية بتهم شن هجمات دامية.

وأضاف في إفادة صحفية «هذه خطوة واضحة إلى الوراء... ندعو (إسرائيل) إلى الالتزام بموقفها السابق بشأن المبادئ والتزاماتها بموجب القانون الدولي، وتمسكها بالمبادئ الديمقراطية».

وأوضح أنه ليس لديه أي تكهنات بشأن أي خطوات قد تتخذها المفوضية الأوروبية ردا على هذه الخطوة الإسرائيلية.

وقال متحدث باسم الحكومة الألمانية أمس، إن برلين عبرت عن أسفها بشأن قرار الكنيست الإسرائيلي الموافقة على قانون لعقوبة الإعدام الذي سيطبق حصرا على الأسرى الفلسطينيين.

وأضاف المتحدث في بيان «من المفهوم أن إسرائيل اتخذت موقفا متشددا تجاه الإرهاب منذ السابع من أكتوبر، لكن الحكومة الألمانية تنظر إلى القانون الذي أقر أمس بقلق بالغ».

وذكر أن ألمانيا ترفض عقوبة الإعدام رفضا قاطعا، ولا يمكنها تأييد القرار الإسرائيلي.

في وقت سابق، قال بيان آخر، ذكر أن وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا حثوا المشرعين الإسرائيليين على التخلي عن مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، قبل أن يقره الكنيست.

وجاء في البيان «نشعر بقلق بالغ إزاء الطابع التمييزي الفعلي لمشروع القانون. فإقرار هذا القانون من شأنه أن يهدد التزامات إسرائيل تجاه المبادئ الديمقراطية».

من جانبه، حث مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (إسرائيل)، أمس، على إلغاء قانون ينص على تطبيق الإعدام على الفلسطينيين المدانين في محاكم عسكرية بارتكاب هجمات مميتة، قائلا إن التشريع ينتهك القانون الإنساني الدولي.

وقال فولكر تورك في بيان للصحفيين «إنه يثير مخاوف جدية بشأن انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة، وهو تمييزي للغاية، ويجب إلغاؤه على الفور».

من ناحيتها، طالبت هيئة المحامين التونسيين، كل أحرار العالم بتشكيل جبهة مقاومة لمواجهة النازية الصهيوأمريكية، والتصدي لجرائم الاحتلال بالإسناد المباشر لقضية الأسرى وحمايتهم، مع ضرورة توسيع محاسبة قيادات الكيان العنصري عن جرائمه ضد الإنسانية لدى محكمة الجنايات الدولية.

وفي بيان لها، دعت هيئة المحامين كل الهيئات والمنظمات الحقوقية في العالم، إلى التحرك ضد القانون الفاشي الذي أقره الاحتلال بخصوص إعدام الأسرى الفلسطينيين.

وشددت على أن تمرير الكنيست الإسرائيلي لقانون الإعدام «يؤكد الطبيعة النازية لهذا الكيان، وأن من يتحملون المسؤوليات داخله يشكلون خطرا على الإنسانية جمعاء».

وأكدت الهيئة، «أن تمرير القانون يمثل سابقة خطيرة أعادت الإنسانية إلى العصور الوسطى، باعتباره جريمة غير مسبوقة في تاريخ البشرية منذ عقود».

بدوره، قال رئيس لجنة العدالة في البرلمان التركي جنيد يوكسال إن قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين الذي أقره الاحتلال الإسرائيلي ظالم وغير إنساني ويميز في الحق في الحياة على أساس عرقي.

وأضاف البرلماني التركي لوكالة «الأناضول» أن القانون المذكور مصمم عمليا ليطبّق على الفلسطينيين فقط، دون الإسرائيليين.

وأوضح أن القانون يعد «انتهاكا واضحا للحق في الحياة، وضمانات المحاكمة العادلة، وقواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية المدنيين في الأراضي المحتلة».

وأشار إلى أن هذا التشريع يمثل «نموذجا صارخا لانتهاك القوانين»، محذرا من تعميقه انتهاك حظر التمييز العنصري ونظام الفصل العنصري.

وأفاد يوكسال بأن النهج الذي يستثني الإسرائيليين اليهود ممن يرتكبون ممارسات مماثلة، يؤدي إلى «تمييز القانون الجنائي» على أساس الهوية العرقية، ويؤدي إلى ترسيخ التمييز مؤسسيا.

وشدد على أن هذا التشريع يتجاوز أيضا الحدود الأساسية لقانون الاحتلال، مبينا أن «القوة المحتلة لا يحق لها في الأراضي المحتلة إلا اتخاذ تدابير مؤقتة وضرورية لضمان النظام العام والأمن، ولا يمكنها إنشاء نظام عقابي دائم وتمييزي كما لو كانت دولة ذات سيادة».

ومضى قائلا: «تعديل النظام القانوني المحلي باتجاه فرض عقوبة الإعدام بما يستهدف الفلسطينيين فقط، يعني تجاوز صلاحيات الإدارة المؤقتة وتحويل نظام الاحتلال إلى ادعاء بالسيادة الدائمة».

ودعا البرلماني التركي إلى عدم التزام الصمت إزاء تشريع يميز في الحق في الحياة على أساس عرقي.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

«ضوء أخضر للتصفية تحت غطاء القضاء»

قانوني دولي: إعدام الأسرى تشريع انتقامي يهدم القانون الدولي

القاهرة – غزة / نور الدين صالح:

حذّر أستاذ القانون الدولي العام وعضو الجمعيتين الأمريكية والأوروبية للقانون الدولي، محمد مهران، من أن إقرار كنيست الاحتلال الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى يمثل انتهاكًا صارخًا وخطيرًا لمنظومة القانون الدولي، مؤكدًا أن هذا التشريع لا يندرج ضمن قوانين العقوبات التقليدية، بل يضفي شرعية على القتل المنظم ويكرّس الإفلات من العقاب.

وأوضح مهران، لصحيفة «فلسطين»، أمس، أن اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949، التي تنظم معاملة أسرى الحرب، تُلزم دولة الاحتلال بضمان محاكمات عادلة، وتحظر العقوبات التي تفتقر إلى الضمانات القضائية، محذرًا من أن إلغاء شرط الإجماع القضائي قبل تنفيذ الإعدام يُعد تراجعًا واضحًا حتى عن المعايير التي أرستها (إسرائيل) نفسها تاريخيًا في قانونها العسكري.

وأشار إلى أن هذا القانون يخلق سابقة خطيرة قد تفتح الباب أمام دول أخرى لسنّ تشريعات مماثلة، لافتًا إلى أن (إسرائيل)، التي تدّعي أنها «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، تتحول إلى نموذج في انتهاك القانون الدولي.

وشدد على أن صمت المجتمع الدولي تجاه هذا القانون يعني عمليًا إضفاء شرعية ضمنية عليه، ما قد يدفع دول احتلال أخرى مستقبلاً إلى الاستناد إلى هذه السابقة لتبرير إعدام المقاومين، محذرًا من أن ذلك يقوّض المنظومة القانونية الدولية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لحماية الأسرى والمدنيين.

طابع تمييزي

ورأى مهران أن أخطر ما في هذا التشريع هو طابعه التمييزي والعنصري، موضحًا أنه موجّه أساسًا ضد الأسرى الفلسطينيين، دون أن يتضمن أي عقوبات مماثلة بحق إسرائيليين يرتكبون جرائم قتل بحق الفلسطينيين.

وبيّن أن هذا التمييز القائم على الهوية الوطنية والعرقية يشكّل انتهاكًا مباشرًا لمبدأ المساواة أمام القانون، كما ورد في المادة (26) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وحذّر من أن هذا التشريع قد يرقى إلى مستوى الفصل العنصري المحظور دوليًا، خاصة أنه يمنع منح أي عفو في هذه القضايا، ما يعني تثبيت الحكم دون إمكانية تخفيفه أو مراجعته، وهو ما يتعارض مع المادة (6) من العهد ذاته التي تضمن حق التقاضي

على درجات ومراجعة الأحكام في قضايا الإعدام.

انتهاك للقانون الدولي

وأكد مهران أن تطبيق التشريعات الداخلية الإسرائيلية على سكان الأراضي المحتلة يُعد خرقًا واضحًا للقانون الدولي، مشيرًا إلى أن المادة (43) من لوائح لاهاي لعام 1907 تحظر على سلطة الاحتلال تغيير المنظومة التشريعية القائمة إلا في حدود الضرورة القصوى. وأضاف أن ما وصفه بـ«تشريعات الانتقام» لا يستند إلى أي ضرورة قانونية، بل يندرج ضمن إطار العقاب الجماعي المحظور دوليًا.

وحذّر من أن آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال باتوا يواجهون خطرًا وشيكًا، موضحًا أن (إسرائيل) تحتجز حاليًا أكثر من 10 آلاف فلسطيني، بينهم مئات الأطفال والنساء والمرضى.

وأكد أن القانون الجديد يمنح الاحتلال «ضوءًا أخضر» لتصفيتهم قانونيًا تحت غطاء القضاء العسكري، لافتًا إلى أن التقارير الحقوقية توثق تعرض الأسرى للتعذيب الممنهج، والحرمان من الرعاية الطبية، والاحتجاز الإداري دون محاكمة.

وأشار إلى أن هذا القانون يضيف «الإعدام القانوني» إلى ترسانة أدوات القمع، رغم أن المادة (3) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع تحظر إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون محاكمة عادلة أمام محكمة مشكلة تشكيلًا قانونيًا. وأضاف أن المحاكم العسكرية الإسرائيلية تفتقر إلى الاستقلالية والنزاهة، وتُستخدم كأدوات قمع بيد الاحتلال.

دعوات لتحرك دولي

وفيما يتعلق بالدعوات الأوروبية التي طالبت (إسرائيل) بالتراجع عن القانون، اعتبر مهران أنها غير كافية، مشددًا على ضرورة تدخل دولي أوسع وفرض عقوبات عاجلة على الاحتلال.

ودعا إلى تفعيل آليات المساءلة الدولية، مطالبًا المحكمة الجنائية الدولية بإصدار أوامر اعتقال فورية بحق المسؤولين عن هذا التشريع.

كما طالب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعقد جلسة طارئة، مؤكدًا أن الصمت الدولي إزاء هذا القانون يُعد مشاركة ضمنية في ما قد يترتب عليه من جرائم. وختم مهران بالقول إن هذا التشريع يحوّل (إسرائيل) رسميًا إلى كيان يمارس القتل المنظم المقنن، لافتًا إلى أن ذلك يعزز ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في يوليو/تموز 2024، بشأن عدم قانونية الاحتلال وضرورة إنهائه.

إطلاق حملة وطنية رفضا لقانون «إعدام الأسرى» والعقاب الجماعي بحقهم

غزة/ نور الدين صالح:

أطلق المجلس الوطني الشبابي الفلسطيني- محافظة غزة، بالشراكة مع نقابة الصحفيين الفلسطينيين، حملة وطنية موسعة للدفاع عن حقوق الأسرى ورفض سياسات الإعدام والعقاب الجماعي بحقهم، وحملت شعار «من الأسر للحرية لا للموت بالقانون».

جاء ذلك خلال وقفة تضامنية نظمها المجلس الشبابي أمس، أمام مركز التضامن الإعلامي التابع لنقابة الصحفيين الفلسطينيين، في ساحة رشاد الشوا الثقافي وسط مدينة غزة، رفضًا واستنكارًا لقرار دولة الاحتلال الإسرائيلي بإصدار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين في سجونه.

وأدان المجلس الشبابي ما أقدمت عليه سلطات الاحتلال بإصدار قانون يقضي بإعدام الأسرى الفلسطينيين في خطوة خطيرة تُمثل تصعيداً غير مسبوق وانتهاكاً صارخاً لكافة القوانين والمواثيق الدولية والإنسانية وعلى رأسها اتفاقيات جنيف التي تكفل حماية الأسرى وحقهم في الحياة والكرامة الإنسانية.

وقالت شهد الشرفا مسؤولة اللجنة الإعلامية في المجلس، إن هذا القانون العنصري لا يُمكن اعتباره إجراءً قانونياً، بل هو شرعنة رسمية للقتل خارج إطار العدالة، ومحاولة لتكريس سياسة الانتقام الجماعي بحق الأسرى الفلسطينيين، في تحدٍ واضح للقانون الدولي الإنساني وللقيمِ الإنسانية التي يُفترض أن تحكم سلوك الدول تجاه الأسرى.

وأكدت الشرفا في كلمتها، أن الأسرى هم أسرى حرية ونضال مشروع، وأن استهداف حياتهم عبر تشريعات الإعدام يمثل جريمة سياسية وأخلاقية تستوجب موقفاً دولياً عاجلاً وحازماً لوقف هذا الانحدار الخطير.

ودعت المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية والإنسانية إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية، والتحرك الفوري للضغط على الاحتلال من أجل وقف هذا القانون وإلغاء كافة الإجراءات التي تهدد حياة الأسرى داخل السجون.

وشددت على أن «الشعب الفلسطيني وشبابه لن يقفوا صامتين أمام محاولات تصفية الأسرى، وأن الدفاع عنهم واجب وطني وإنساني لا يقبل المساومة، مؤكدةً استمرار الحراك الشعبي والشبابي والإعلامي حتى ضمان حمايتهم وصون حقوقهم المشروعة.

من جانبه أكد أمين سر نقابة الصحفيين الفلسطينيين عاهد فروانة تصاعد الانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، معتبرًا أن الإجراءات الأخيرة تمثل «شرعنة واضحة لقتل الأسرى» عبر التعذيب والإخفاء القسري وحرمانهم من الغذاء والدواء.

وقال فروانة، في كلمة خلال الوقفة، إن الاحتلال يواصل ارتكاب جريمة مركبة بحق أبناء الشعب الفلسطيني عمومًا، والأسرى على وجه الخصوص، مشيرًا إلى استشهاد أكثر من مائة أسير داخل السجون منذ بداية العدوان على قطاع غزة، نتيجة سياسات القتل الممنهج وسوء ظروف الاحتجاز.

وأكد أن الاحتلال يسعى لتحويل الأسرى إلى «مجرد أرقام»، مستدركاً «نضع قضية أسرانا في قمة أولوياتنا ونحرص دوماً على أن يتم الافراج عنهم، وأن تقوم المؤسسات الحقوقية والدولية بتوفير أبسط شروط الحياة لهم في السجون».

ودعا فروانة المؤسسات الحقوقية والدولية إلى تحمل مسؤولياتها، والعمل الجاد لوقف الانتهاكات المستمرة، وضمان حماية الأسرى من التعذيب والإهمال الطبي المتعمد، مشددًا على أن ما يجري يمثل انتهاكًا صارخًا للقوانين والمواثيق الدولية.

ووجه فروانة نداءً إلى وسائل الإعلام الدولية لتكثيف التغطية وتسليط الضوء مجددًا على ما يجري في قطاع غزة، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي بمختلف أشكاله، من قصف وقتل وإغلاق للمعابر ومنع إدخال المساعدات والبضائع، إضافة إلى منع المرضى من السفر لتلقي العلاج.

كما حذّر فروانة من خطورة القوانين «العنصرية والفاشية» التي يسعى الاحتلال إلى تمريرها، والتي تهدف إلى تقنين إعدام الأسرى، داعيًا إلى تحرك دولي واسع والضغط على الاحتلال لوقف هذه السياسات.

وثمّن فروانة الحراك الشعبي والشبابي الداعم لقضية الأسرى، مؤكدًا دعم النقابة لكافة المبادرات والحملات التي تهدف إلى إيصال صوت الأسرى إلى العالم، والعمل على إنهاء معاناتهم، ووقف العدوان المستمر بحق الشعب الفلسطيني.

لقاء بلا ذاكرة... أمهات يستعدن أبناءهن الخُدّج وقلـــــوب الأطفال لا تتعرّف

غزة/ محمد أبو شحمة:

لم يكن المشهد عاديًا، ولا الفرح مكتملًا. أمهات يستعدن أبناءهن بعد فراق قسري دام نحو عامين، لكن الأطفال لا يعرفون وجوههن. بين الدموع والدهشة، تختلط مشاعر اللقاء الأول، حيث تتحقق العودة جسدًا، في حين تغيب الذاكرة والحنين.

«أنا ماما... بنتي ما بتعرفنيش»، بهذه الكلمات الموجعة استقبلت سندس الكرد طفلتها بيسان، العائدة من مصر بعد رحلة إنقاذ قسرية بدأت من داخل مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة، حين اقتحمه جيش الاحتلال الإسرائيلي وقصفه وحاصره، ما أدى إلى سقوط ضحايا من المرضى والجرحى والنازحين.

لم تستوعب الكرد ما يحدث؛ فحين احتضنت ابنتها لأول مرة منذ ولادتها، لم تتعرف الطفلة إليها، بل نظرت إليها بخوف واستغراب. كانت تلك اللحظة الأولى التي ترى فيها أمها، بعد أن أمضت فترة علاجها في مصر برفقة طواقم تمريضية تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية.

فرحة الكرد لم تكن استثناءً، بل امتزجت بمشاعر أمهات الأطفال العشرة الذين عادوا إلى قطاع غزة بعد قرابة عامين من العلاج خارج البلاد. غير أن هذه الفرحة اصطدمت بحزن صامت في عيون الأطفال، الذين لم يدركوا من هؤلاء الذين يحتضنونهم، ولا سبب الاحتفالات، ولا معنى الرحلة الطويلة من القاهرة إلى غزة.

وصل الأطفال الخُدّج عبر معبر رفح البري، برفقة طواقم تمريضية أشرفت على رعايتهم طوال فترة علاجهم. وكانوا ضمن الحالات التي أُجلِيت من حضّانات مجمع الشفاء الطبي مع بداية العدوان على غزة، في ظل ظروف صحية بالغة الخطورة، نتيجة الاستهداف المباشر لأقسام الحضانة، والإخلاء القسري للمجمع، إلى جانب النقص الحاد في الإمكانيات الطبية والرعاية المتخصصة لحديثي الولادة.

وخلال اقتحام جيش الاحتلال لمجمع الشفاء في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، تعرضت أقسامه لهجمات، واعتُقل أفراد من الطواقم الطبية، ونزح المدنيون، فيما قُتل آخرون، ودُمّرت أجزاء واسعة من المستشفى، قبل أن يُعاد اقتحامه بين 18 مارس و1 أبريل 2024، ما أدى إلى خروجه الكامل عن الخدمة.

لحظة اللقاء

جرت لحظات اللقاء داخل مجمع ناصر الطبي، حيث توافد أمهات وآباء الأطفال منذ ساعات مبكرة، على أمل رؤية أبنائهم لأول مرة منذ إخراجهم وهم في أيامهم الأولى.

ومع كل حافلة تدخل إلى المجمع، كان الأهالي يندفعون نحوها، يفتشون الوجوه الصغيرة بحثًا عن ملامح يعرفونها، أو ربما يتعرفون إليها للمرة الأولى.

وبعد انتظار طويل، وصلت الحافلة التي تقل الأطفال الخُدّج، فتجمع المئات حولها من أهالٍ، وطواقم طبية، وصحفيين، في مشهد اختلط فيه الشوق بالفوضى.

كانت الكرد وسط هذا الحشد، عاجزة عن الوصول إلى طفلتها، قبل أن يتدخل أحد المنظمين لمساعدتها على الدخول إلى غرفة الاستقبال.

داخل الغرفة، بدا الوقت ثقيلًا عليها، وهي التي لم تعرف ابنتها إلا عبر صور كانت تُرسل لها من مصر، بعد أن تجاوزت الطفلة عامها الثاني.

وحين دخلت بيسان، لم تلتفت إلى أمها، ولم تتعرف إليها، ولم تندفع نحوها كما تخيّلت.

هرولت الأم نحو طفلتها واحتضنتها بقوة، بينما بقيت الطفلة جامدة المشاعر، لا تُبدي استجابة، وكأنها أمام غريبة. كانت تلك اللحظات الأقسى، لتهمس الأم بحسرة: «ابنتي ما بتعرفني».

من جانبه، أكد مدير مستشفى الولادة في مجمع ناصر الطبي، الدكتور أحمد الفرا، أن الأطفال كانوا ضمن مجموعة من الخُدّج الذين أُجلوا من مستشفى الشفاء خلال اقتحامه في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، مشيرًا إلى أن عددًا منهم توفي خلال الاقتحام، فيما توفي آخرون خلال رحلة العلاج في مصر، نتيجة الظروف الصحية المعقدة.

وأوضح الفرا أن عملية الإجلاء كانت «بالغة الصعوبة»، حيث جرت رعاية الأطفال بوسائل بدائية في ظل انهيار المنظومة الصحية، قبل نقلهم إلى مصر لتلقي العلاج المتخصص.

وأضاف أن الأطفال خضعوا للفحوصات فور وصولهم إلى مجمع ناصر، وهم «بحالة صحية جيدة»، لكنهم لا يزالون بحاجة إلى رعاية خاصة ومتابعة مستمرة.

ترامب وهاجس حماية «إسرائيل»... قراءة في أهداف الحرب على إيران

الصمادي: المواجهـــة الإسرائيلية – الأمريكية تتجاوز النووي نحو كســـــــــر ميزان الردع

غزة/ محمد عيد:

قالت الباحثة في الشأن الإيراني د. فاطمة الصمادي، إن الحرب الإسرائيلية – الأمريكية ضد إيران تتجاوز الملف النووي، مؤكدة أن دخول الولايات المتحدة على خط المواجهة المستمرة منذ 31 يومًا يهدف بالأساس إلى حماية «المستعمرة (إسرائيل)» في الشرق الأوسط.

وأشارت الصمادي إلى أن للحرب بُعدًا استعماريًا يتخذ من البرنامج النووي الإيراني عنوانًا رئيسًا، على الرغم من أن طهران – بحسب قولها – قدمت مقترحًا يضمن عدم امتلاكها سلاحًا نوويًا بشكل كامل.

وقبيل اندلاع الحرب بيومين، كشف وزير الخارجية العُماني بدر البوسعيدي عن «اختراق تاريخي»، تمثل في تقديم إيران مقترحًا يقوم على مبدأ «صفر تخزين» لليورانيوم المخصب، مع إخضاعه لرقابة دولية شاملة.

ورأت الصمادي أن هناك عوامل متعددة تقف خلف اندلاع الحرب، أبرزها ما تعتبره (إسرائيل) تهديدًا ناتجًا عن التقدم العلمي الإيراني، وتوطين البرنامج النووي، في ظل وجود نحو 30 ألف عالم يعملون في هذا المجال.

البرنامج الصاروخي

وأوضحت أن العامل الأبرز يتمثل في البرنامج الصاروخي الإيراني، الذي يعد أولوية في أهداف الحرب، خاصة أنه مطوّر محليًا، ونجح – وفق قولها – في استهداف مواقع إسرائيلية حساسة ومحصنة.

وأضافت أن هذا البرنامج يصعب اختراقه، كونه غير خاضع لرقابة دولية على غرار الملف النووي، إلى جانب انتشار مراكز تصنيعه داخل إيران، وانخفاض تكلفته مقارنة بالاستيراد.

وبيّنت أن وجود هذا البرنامج داخل الأراضي الإيرانية أسهم في إعادة ترميم القدرات الصاروخية بعد حرب الأيام الـ12 في يونيو/حزيران 2025، التي اندلعت بين إيران و(إسرائيل) خلال الفترة من 13 إلى 24 من الشهر ذاته.

وقالت: «العقدة الأساسية هي البرنامج الصاروخي الإيراني، إذ تعتبره (إسرائيل) تهديدًا وجوديًا، لذلك يحرص الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على حماية القاعدة الاستعمارية (إسرائيل)».

وجاءت تصريحات الصمادي خلال حوار عبر القناة الإلكترونية «علم نافع»، التي يديرها أستاذ العلوم السياسية د. خليل العناني.

عقوبات وضغوط

وتطرقت إلى تأثير العقوبات الغربية، مشيرة إلى أن إيران تخضع لنحو 8 آلاف عقوبة أوروبية وأمريكية وأممية، ما دفعها إلى تطوير قدراتها العسكرية محليًا.

وأوضحت أن هذه الضغوط، إلى جانب تأجيج الاحتجاجات الداخلية، شكّلت جزءًا من المشهد العام، لافتة إلى أن

المرشد الأعلى السابق علي خامنئي – الذي اغتالته (إسرائيل) في 28 فبراير الماضي – كان يسعى إلى تجنيب إيران حروبًا صغيرة، مع العمل على تعزيز عوامل القوة استعدادًا لمواجهة كبرى.

وأضافت: «كان خامنئي يتجنب الانخراط في الحروب، داخليًا وخارجيًا، لكنه في الوقت نفسه كان يعمل على مضاعفة عناصر القوة».

ميزان ردع جديد

ورأت الصمادي، الباحثة في مركز الجزيرة للدراسات، أن الحرب الحالية أدخلت المنطقة في مرحلة جديدة، أعادت تشكيل ميزان القوة والردع، خاصة مع بروز العامل الجغرافي، وعلى رأسه مضيق هرمز، كأحد مفاتيح الصراع.

ورجّحت احتمال انخراط جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) في المواجهة، مع إمكانية إغلاق مضيق باب المندب، ما يوسّع نطاق الصراع إقليميًا.

وفي سياق متصل، تناولت طبيعة المجتمع الإيراني، واصفة إياه بـ«الاحتجاجي»، منذ الثورة الدستورية مطلع القرن العشرين، مرورًا بحركة محمد مصدق، وصولًا إلى الثورة الإسلامية عام 1979.

وأشارت إلى تسجيل نحو 40 حالة احتجاجية بأبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية منذ قيام الجمهورية الإسلامية.

وفي تعليقها على احتجاجات ديسمبر 2025، اعتبرت أنها امتداد لحرب الأيام الـ12، مشيرة إلى استهداف منشآت طبية ومرافق عامة، ووقوع أعمال عنف أثارت حالة من الخوف بين المواطنين.

وأضافت أن تلك الأحداث لا يمكن فصلها عن «محاولات إضعاف الدولة من خلال تدخلات خارجية»، على حد تعبيرها.

الحرس الثوري ولبنان

وفي ملف الحرس الثوري الإيراني، رأت الصمادي أن اغتيال قيادات بارزة خلال الفترة الماضية أدى إلى صعود قيادات شابة أكثر جرأة، ما يعكس تحولًا في طبيعة القرار داخل المؤسسة العسكرية.

كما أشارت إلى أن هذه التطورات أسهمت في انتقال السلطة بسلاسة، وصولًا إلى اختيار مجتبى خامنئي مرشدًا أعلى للجمهورية.

وفي لبنان، اعتبرت أن دخول «حزب الله» على خط المواجهة يهدف إلى تعزيز موقعه في أي تسوية سياسية قادمة، إضافة إلى وقف عمليات الاستهداف المستمرة لعناصره.

حرب استنزاف طويلة

وحول التهديدات الأمريكية بشن عملية برية، استبعدت الصمادي هذا السيناريو، مشيرة إلى الطبيعة الجغرافية الوعرة لإيران، واتساع مساحتها، وتعقيدات العمليات اللوجستية، ما يجعل الحسم السريع أمرًا غير مرجح.

وخلصت إلى أن إيران تمتلك القدرة على خوض حرب طويلة الأمد، أكثر من خصومها، في إطار استراتيجية قائمة على الاستنزاف، رغم الخسائر.

وتوقعت أنه في حال التوصل إلى اتفاق مستقبلي، فإن طهران لن تتنازل عن شرطين أساسيين: ضمان عدم استهدافها مجددًا، ورفع العقوبات الدولية لتخفيف الضغوط الاقتصادية عن شعبها.

تراجع نسبي لملف غزة وسط التوتر الإقليمي

طعمة لـ«فلسطين»: المواجهة الأمريكية-الإيرانية تتجه إلى استنـــــزاف طويـــــــل دون حسم

واشنطن – غزة / نور الدين صالح:

مع تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، تتجه الأنظار إلى طبيعة هذا الصراع الذي يتخذ مسارات متعددة، تتجاوز حدود المواجهة العسكرية المباشرة. وفي هذا السياق، يرى الباحث المختص في الشأن الأمريكي، توفيق طعمة، أن ما يجري لا يمكن تصنيفه كحرب تقليدية، بل هو نمط مركب من الصراع يعتمد على مزيج من الأدوات العسكرية المحدودة، والضغوط الاقتصادية، والرسائل السياسية.

وأوضح طعمة، لصحيفة «فلسطين»، أمس، أن مسار المواجهة لا يشير إلى حسم قريب، بل إلى ما وصفه بـ«صراع استنزاف مضبوط الإيقاع»، حيث تسعى كل من واشنطن وطهران إلى تحسين شروطها التفاوضية دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة قد تكون مكلفة للطرفين وللمنطقة بكاملها.

وفي قراءته لتصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن «قرب الحسم»، اعتبر طعمة أنها تندرج ضمن سياق رفع سقف الضغط السياسي والإعلامي، أكثر من كونها تعبيرًا عن واقع ميداني حاسم.

وأضاف أن هذه التصريحات تخدم هدفين رئيسيين: تعزيز صورة القيادة داخليًا أمام الرأي العام الأمريكي، ودفع إيران نحو تقديم تنازلات عبر الإيحاء بأن عامل الوقت لا يعمل لصالحها.

وحول الشروط الأمريكية المطروحة، أشار طعمة إلى أنها تعكس سقفًا تفاوضيًا مرتفعًا يهدف إلى إعادة تشكيل السلوك الإقليمي والاستراتيجي لإيران. لكنه استدرك بأن موازين القوى الحالية تجعل من الصعب قبول هذه الشروط بشكل كامل، ما يعني أنها تُستخدم كأداة ضغط لانتزاع تنازلات جزئية، وليس كأساس لتسوية نهائية شاملة.

ورأى أن الرد الإيراني على مقترح ترامب لن يدفع واشنطن إلى حسم سريع، بل إلى إدارة مرحلة «شدّ الحبال» المحسوبة. وقال: «الإدارة الأمريكية غالبًا ستتعامل مع الرد باعتباره خطوة ناقصة، فتُبقي باب التفاوض مفتوحًا مع رفع مستوى الضغط سياسيًا واقتصاديًا، وربما عسكريًا بشكل محدود».

وبيّن أن الهدف ليس إسقاط المسار، بل تحسين شروطه وانتزاع تنازلات إضافية، خصوصًا في القضايا الأكثر حساسية، مضيفًا: «نحن أمام مزيج من التصعيد التكتيكي والتفاوض المستمر، دون انزلاق إلى مواجهة شاملة، إلا إذا انهارت كل القنوات».

وعن السيناريوهات المحتملة لمسار الصراع، رجّح طعمة عدة مسارات، أبرزها التوصل إلى تهدئة مرحلية قائمة على تفاهمات غير معلنة، أو استمرار نمط الاستنزاف الحالي دون توسع كبير.

ملف غزة

وفيما يتعلق بملف غزة، أوضح طعمة أن هذا الملف يشهد تراجعًا نسبيًا في سلم الأولويات الإقليمية، في ظل الانشغال بالتوتر مع إيران، إلا أنه يظل

وأشار إلى احتمال حدوث تصعيد محدود ضمن قواعد اشتباك مضبوطة، فيما يبقى خيار الانفجار الواسع قائمًا لكنه ضعيف، ويرتبط بإمكانية حدوث سوء تقدير من أحد الأطراف.

متأثرًا بشكل غير مباشر بتطورات هذا المسار؛ إذ إن أي تهدئة أو تصعيد بين واشنطن وطهران سينعكس على الأوضاع في القطاع.

أما بشأن احتمالات ممارسة ضغوط أمريكية على (إسرائيل)، فرأى طعمة أن هذه الضغوط – إن وُجدت – ستكون محدودة، وتهدف إلى ضبط إيقاع العمليات العسكرية، وليس إلى فرض حسم سريع.

وأكد أن الهدف الأمريكي يتمثل في منع توسع الصراع إلى مواجهة إقليمية شاملة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على توازن العلاقة الاستراتيجية مع (إسرائيل).

وفيما يخص غزة، أشار إلى أن الوضع يبقى مرتبطًا جزئيًا بالتوتر الإقليمي، لكنه ليس رهينة مطلقة له. فأي تصعيد بين واشنطن وطهران سينعكس على سلوك الفاعلين في القطاع، وخاصة حركة حماس والفصائل الفلسطينية، ما يُبقي التهدئة هشّة.

في المقابل، هناك مسار تفاوضي مستقل نسبيًا قد يسمح بالحفاظ على وقف إطلاق النار. وذكر أن الانتقال إلى المرحلة الثانية من الاتفاق سيظل مشروطًا بتقاطع ثلاثة عوامل: مستوى التفاهم الأمريكي–الإيراني، وحسابات (إسرائيل) الأمنية، وفاعلية الوسطاء.

وختم حديثه بالقول: «إن استمرار التوتر يعني ترجيح التأجيل، بينما أي انفراج نسبي قد يفتح الباب أمام تقدم تدريجي محدود».

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشيخ رضوان الشرعية

الموضوع/ مذكرة حلف يمين شرعية صادرة عن محكمة الشيخ رضوان الشرعية

إلى المدعى عليها/ جاكلين محمد رشيد حمدونة من بيت لاهيا وسكانها ومجهولة محل الإقامة في جمهورية مصر العربية الآن، يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الخميس الواقع في 7/5/2026 الساعة العاشرة صباحاً لتحليفك اليمين الشرعية في القضية أساس 21/2026 وموضوعها قطع نفقة عدة شرعية بناءً على طلب المدعي/ محمد سعيد محمود أبو طبنجة من بربرة ومقيم في مصر وكيله المحامي/ حسين فايز النحال والآتي نصها:((أقسم بالله العظيم المنتقم الجبار أنه لا صحة لما ادعاه مطلقي المدعي محمد سعيد محمود أبو طبنجة من أن عدتي الشرعية قد انقضت بثلاث حيضات كوامل طهرت من آخرهن واغتسلت بتاريخ 1/1/2024 وأنني لا زلت في عدتي الشرعية منه حلفا شرعياً))، وإن لم تحضري لحلف اليمين الشرعية المذكورة في الوقت المعين تعتبري ناكلة أي مقرة بدعوى المدعي ويجري بحقك المقتضى الشرعي لذلك جرى تبليغك حسب الأصول. وحرر في 31/3/2026

قاضي الشيخ رضوان الشرعي
القاضي الشرعي الدكتور/
محمود صلاح فروخ

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعية الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ بالحضور صادر عن محكمة الشجاعية الشرعية

إلى المدعى عليه/ طه محمد أحمد درويش ويحمل هوية رقم (803305796) من غزة وخارج البلاد ومجهول محل الإقامة، نعلمك بأنه قد تعين جلسة يوم الإثنين الموافق 2026/5/4 في القضية المرفوعة عليك وتحمل أساس رقم 2026/144 والمقامة أمام محكمة الشجاعية الشرعية والمرفوعة ضدك من المدعية/ مها جبر أحمد البسيوني من غزة وسكانها وتحمل هوية رقم (400196069) ووكيلها المحامي / سائد شحادة وموضوعها دعوى/ تفريق للضرر من الشقاق والنزاع، وإن لم تحضر سيجري بحقك المقتضى الشرعي لذلك جرى تبليغك حسب الأصول. وحرر بتاريخ 2026/3/30

قاضي محكمة الشجاعية الشرعية
القاضي / محمود خليل الحليمي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة شرق خان يونس الشرعية

إعلام خصوم جريدة

إلى المدعى عليه/ رمزي شعبان سليمان أبو بركة من بني سهيلا وسكانها سابقاً والمسافر خارج قطاع غزة ومجهول محل الاقامة، يقتضى حضورك إلى محكمة شرق خان يونس الشرعية الكائنة في خانيونس - مجمع المحاكم الشرعية - بجوار مشفى الخير يوم الإثنين الموافق 2026/5/4 الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس 2025/10 المرفوعة عليك من قبل المدعية / نفين عبد الله سليمان أبو فسيفس المشهورة في عقد الزواج نفين عبد الله سليمان موسى أبو فسيفس من عبسان الكبيرة وسكانها وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) وإن لم تحضر في الوقت المعين يجر بحقك المقتضى الشرعي لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/3/30

قاضي شرق خان يونس الشرعي
القاضي الشرعي الشيخ / زياد محمد النبريص

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعية الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ بالحضور صادر عن محكمة الشجاعية الشرعية

إلى المدعى عليه/ علي حسن محمد الشوا ويحمل هوية رقم (905338422) من غزة وخارج البلاد ومجهول محل الإقامة، نعلمك بأنه قد تعين جلسة يوم الأحد الموافق 2026/5/3 في القضية المرفوعة عليك وتحمل أساس رقم 2026/14 والمقامة أمام محكمة الشجاعية الشرعية والمرفوعة ضدك من المدعية/ نرمين عدنان حسين الزعيم المشهورة الشوا من غزة وسكانها وتحمل هوية رقم (906637418) ووكيلها المحامي / عبد الرحمن محمد شحتو وموضوعها دعوى/ تفريق للضرر من الشقاق والنزاع، وإن لم تحضر سيجري بحقك المقتضى الشرعي لذلك جرى تبليغك حسب الأصول. وحرر بتاريخ 2026/3/31

قاضي محكمة الشجاعية الشرعية
القاضي / محمود خليل الحليمي

بين الرصاص والحصاد...
حكايات صمود المزارعين في حقول غزة

غزة/ يحيى اليعقوبي:

أدّت الحرب إلى تدمير واسع للقطاع الزراعي في قطاع غزة، إذ تقلّصت المساحات المزروعة بشكل حاد، وارتفعت التكاليف، وازدادت المخاطر بفعل الاعتداءات الإسرائيلية اليومية من إطلاق نار وقصف وتجريف للأراضي. وبالرغم من ذلك، يصرّ المزارعون على التمسك بأراضيهم التي ورثوها جيلًا بعد جيل، في محاولة لحماية مصدر رزقهم وتأكيد ارتباطهم العميق وتجذّرهم في أرضهم، بالرغم من النزوح والدمار وصعوبة الوصول إليها.

على مدار سنوات طويلة، كان المزارع أكرم أبو روك يزرع أرضه الواقعة في بلدتي خزاعة وعبسان الكبيرة شرق خانيونس، مستفيدًا من الدفيئات الزراعية والأراضي المكشوفة والبيوت البلاستيكية، حيث تنوّعت محاصيله بين البندورة والشمام والبطيخ والبازيلاء والشعير والقمح الموسمي والزهرة.

العودة المؤقتة

خلال الحرب، جرف جيش الاحتلال أرضه البالغة مساحتها أربعة دونمات ورثها عن والده، إضافة إلى 15 دونمًا كان يستأجرها. ومع بدء العدوان، نزح تاركًا خلفه محاصيل ناضجة، شأنه شأن كثير من المزارعين الذين غادروا بيوتهم تحت القصف، وتركوا الدفيئات وبرك المياه وشبكات الري.

ومع توقيع اتفاق وقف إطلاق النار خلال الهدنة الأولى نهاية يناير/كانون الثاني 2025، تمكن أبو روك من العودة مؤقتًا إلى أرضه. يقول لصحيفة «فلسطين»، وفي صوته حنين واضح: «استطعت الوصول إلى الأرض، وجدت بعض الدفيئات قائمة لكنها متضررة، فبدأت بتنظيفها وتجهيزها من جديد».

ويضيف: «باشرت ابنتي مع صديقتين لها مشروع زراعة البطيخ والبندورة على مساحة دونم، وكنا على وشك الحصاد، لكن استئناف الحرب في 18 مارس/آذار 2025 أنهى كل شيء».

عاد أبو روك للنزوح في منطقة المواصي، لكن ارتباطه بالأرض لم ينقطع، فبات يساعد مزارعين آخرين في زراعة أراضيهم، مستفيدًا من خبرته الطويلة. يقول: «نزرع أكثر من صنف داخل الدفيئة الواحدة، مثل البندورة والزهرة».

وفي يوم الأرض، يستحضر أبو روك أرضه بألم: «فقدنا أراضينا التي كنا نطعم بها أبناء شعبنا، لكننا سنلبي نداء الأرض أينما كنا. الأرض بالنسبة لنا انتماء، وسنبقى نزرعها».

ويؤكد أنه رغم تجريف أرضه خمس مرات خلال حروب سابقة، كان يعود لزراعتها في كل مرة، مضيفًا بنبرة تحدٍ: «كلما استطعت العودة، سأزرعها».

بدأت علاقة أبو روك بالأرض منذ طفولته، حين كان يعمل مع والده في «كرم اللوز»، ثم ورث المهنة ونقلها لأبنائه، لتبقى الأرض جزءًا من هوية العائلة.

مخاطر يومية

تتضاعف معاناة المزارعين القريبين من «الخط الأصفر» والمناطق الشرقية للقطاع، خاصة على امتداد شارع صلاح الدين، في ظل الاعتداءات المتكررة.

يقول المزارع رياض النسر (65 عامًا) من مخيم البريج، إن الاقتراب من أرضه التي لا تبعد سوى 100 متر عن الحدود يمثل مخاطرة يومية، إذ يتعرض لإطلاق نار كلما حاول الوصول إليها.

ويروي: «نذهب بين الحين والآخر لتفقد الأرض وريّ المحصول، خاصة أن موسم حصاد البقدونس قد حان، لكننا نتعرض لإطلاق النار وتحليق طائرات ‹كواد كابتر›، ما يمنعنا من جمع المحصول».

ويضيف أن طائرة مسيّرة ألقت قنبلة قربه قبل أربعة أشهر، ونجا منها بأعجوبة، في حين تصل رصاصات طائشة إلى أرضه بشكل مستمر.

ورغم الخطر، يتمسك النسر بزراعة أرضه لخصوبة تربتها ومياهها العذبة مقارنة بالمناطق الغربية، مؤكدًا إصراره على عدم تركها. كما يزرع مع عائلته أرضًا أخرى مساحتها 25 دونمًا، لكنها أيضًا ليست بمنأى عن الخطر.

ويشتكي من ارتفاع تكاليف الإنتاج، إذ ارتفع سعر أنابيب الري من 90 شيقلًا إلى 500 شيقل، وحراثة الدونم من 20 إلى 250–560 شيقلًا، إضافة إلى ارتفاع أسعار المبيدات من 38 إلى 900 شيقل، ما جعل الزراعة عبئًا مكلفًا.

ورغم إصابته مرتين سابقًا، إحداهما أدت لبتر إصبعين من قدمه، يؤكد تمسكه بأرضه ومهنته.

شحّ البذور

من جانبه، يسلّط المزارع مؤيد بشير (28 عامًا) الضوء على أزمة شحّ البذور والأشتال، وارتفاع تكاليف الري. يقول: «تكلفة ريّ 10 دونمات تصل إلى 250 دولارًا، تذهب لصاحب المولد وسعر السولار الذي بلغ 90 شيقلًا للتر».

ويشير إلى أن المزارعين يواجهون، إلى جانب التكاليف، اعتداءات مستمرة تشمل القصف واستهداف آبار المياه، ما يفاقم معاناتهم.

وفي ذكرى يوم الأرض، يؤكد بشير ارتباطه بالأرض قائلًا: «تربينا على حبها، وهي التي علمتنا وأوصلتنا للجامعات. أوصي بالتمسك بها وزراعتها، حتى لو بالشعير أو القمح، لأن تركها يعني خسارتها».

تراجع حاد

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة نحو 180 ألف دونم، أي ما يقارب نصف مساحة القطاع، تتركز في شماله وجنوبه وشرقه، وهي مناطق تخضع اليوم لسيطرة الاحتلال. وبحسب مدير العلاقات العامة والإعلام المكلف في وزارة الزراعة، لؤي رجب، فإن المساحات المزروعة حاليًا لا تتجاوز 5% من إجمالي الأراضي الزراعية.

وأوضح أن القطاع كان قبل الحرب يحقق اكتفاءً ذاتيًا في معظم أصناف الخضار، بل كان يصدّر يوميًا نحو 300 طن، بعائد يصل إلى مليون شيقل يوميًا، فيما يعتمد اليوم على الاستيراد بأسعار مرتفعة.

وقبل العدوان، كان يعمل في القطاع الزراعي نحو 55 ألف مزارع، يعيش معظمهم اليوم في خيام النزوح، بعد تدمير وتجريف نحو 87% من الأراضي الزراعية، خاصة تلك الواقعة شرق «الخط الأصفر» التي تشكّل 62% من إجمالي الأراضي.

المُنخفضات الجوية تُضاعف مآسيهم

نازحو مخيم التعاون... صرفٌ صحيٌّ يُلاحقهم وقوارضُ تقضّ مضاجعهم

غزة/ أدهم الشريف:

في مكانٍ يبدو غير مناسب لضعاف القلوب وأصحاب حاسة الشمِّ القوية، وجد آلافُ المدمَّرة منازلهم ملاذهم الأخير في مخيم "التعاون" للنازحين، الذي أُقيم بجوار مكب نفايات اليرموك في قلب مدينة غزة.

المكان الذي كان عامرًا بحركة الناس والبائعين، تحوَّل بسبب الحرب المدمِّرة إلى مكرهة صحية تنبعث منها روائح تثير اشمئزاز الإنسان وغثيانه، وتتسرَّب عبر ممراته الضيقة مياه الأمطار الممزوجة بالصرف الصحي، وتنتشر فيه القوارض التي تقتحم خيام النزوح وتقضّ مضاجع سكانها.

كل هذا لم يدفع رنا صابر (31 عامًا) وأطفالها إلى ترك المخيم والبحث عن مكانٍ آخر، لا لأنها لا تريد المغادرة، بل لأن زوجها هاني أبو ليلة (34 عامًا) لم يجد ملاذًا آخر لإيواء عائلته.

تحت سقف خيمة مهترئة مصنوعة من القماش الخفيف، يخترقها صفير الرياح من ثقوب تملؤها، وتدلف عبرها مياه الأمطار، أشعلت رنا بعض العيدان الرطبة في موقدٍ بدائي لتجهيز وجبة طعام صغيرة.

كان أطفالها الأربعة، أكبرهم براء (7 أعوام) وأصغرهم نضال (عامان)، يمشون بأقدام حافية على أرضٍ أغرقتها الأمطار التي رافقت منخفضًا جويًا تأثّر به القطاع الساحلي. تجمَّعوا بجوار والدتهم في محاولةٍ يائسة للحصول على قسطٍ من الدفء، لكن ألسنة النيران المنبعثة من الموقد الصغير لم تكن كافية لذلك.

"حياتنا هنا لا تُطاق.. روائح كريهة تأتينا من المكب، والأمطار تُغرق فراشنا، أما القوارض فقد مزّقت خيامنا.. حياتنا تفتقد لأدنى مقومات الحياة الآدمية"، قالت رنا، وبدت في حيرةٍ من أمرها.

وأضافت لصحيفة "فلسطين": "عندما يهطل المطر وأطفالي نيام، أحزن عليهم كثيرًا ولا أعرف ماذا أفعل".

تُدرك رنا وزوجها أنه لولا الحرب التي شنَّها جيش الاحتلال وأفقدتهما منزلهما في بلدة بيت لاهيا شمالي القطاع، لما واجها قسوة العيش تحت خيام لا تقي أصحابها من لسعات البردِ.

المأساة لا تقف عند هذا الحد، إذ تعترف رنا بأنها تسمع القوارض وهي تأكل حواف الخيمة إيذانًا باقتحامها.

"رأيتها عدة مرات، وكانت من الحجم الكبير جدًا"، في إشارةٍ إلى القوارض (العرَس) التي تتضور جوعًا، وإذا حلَّت بمكانٍ فإنها تنشر الأمراض.

"أذكر جيدًا عندما رأيتها.. بقيت على فراشي ولم أستطع فعل شيء، بينما كان أطفالي خارج الخيمة"، تابعت رنا وصف مشاهد المعاناة التي تعيشها.

وبينما تنشغل الأم في ساعات النهار بتدبير أمور أطفالها، تلجأ بمساعدة زوجها قبل هبوط الليل، وباستخدام أحجارٍ صغيرة، إلى سدِّ الثغرات عند أطرافِ الخيمة لمنع عبور القوارض إلى خيمتهم، رغم إدراكها عدم جدوى ذلك.

تتابع رنا حديثها: "هذه هي حياتنا؛ بردٌ وقوارض وآفات، كلها اجتمعت علينا، وكأنه لا يكفينا الفقر والجوع الذي نعيشه".

عندما عاد زوجها هاني إلى الخيمة مساءً، سألها عن وجبة طعام، ولم يكن لديها سوى علبة "فاصولياء" لجأت إلى طبخها على الموقد المشتعل. أدرك أن هذه الوجبة بالكاد تكفي أطفاله الأربعة، قبل أن يقول لـ"فلسطين": "أنا وزوجتي سنتدبر أمورنا، لكن الأطفال لا يصبرون على الجوع".

في الجوار القريب، يتشارك علاء الشرباصي وزوجته وأطفاله مأساة النزوح في ذات المخيم.

يقول: "لو كان لدي مكانٌ آخر، لما بقيت دقيقةً واحدة هنا. هذا المكان لا يصلح للعيش بسبب روائح مكب النفايات ومياه الصرف التي تملأ ممرات المخيم".

يضيف علاء لـ"فلسطين": "القوارض الكبيرة تقتحم مكان نزوحنا دائمًا، حتى إنها عضَّت ابنتي رزان (عامان) من إصبعها وأصابتها بالأمراض.. أي مكانٍ هذا الذي تعيش فيه القوارض مع النازحين؟!".

"حاولنا إيجاد حلول للتخلص من مياه الصرف الصحي، لكننا لم نتمكن بسبب عدم توفر بنية تحتية قادرة على استيعابها.. الآن يختلط الصرف الصحي بالأمطار التي تغرق المخيم"، تابع علاء حديثه بغضب.

أما قصة حمادة أبو ليلة، فهي الأشد مأساة، إذ إن الأكاديمي الذي كان يعمل قبل الحرب محاضرًا في كلية الدعوة في بلدة بيت لاهيا، وكان يملك بيتًا خرسانيًا دمر بالكامل، يقيم حاليًا في خيمةٍ ملاصقة لجدار مكب النفايات.

ولمن لا يعرف، فإن أبو ليلة حاصل على المركز الأول في تخصص العلوم الشرعية، وعُيِّن معيدًا في كلية الدعوة، كما حصل على شهادة دبلوم من كلية المجتمع في تكنولوجيا المعلومات، وكذلك تخرَّج من الجامعة الإسلامية تخصص هندسة معمارية، وفق قوله لـ"فلسطين".

لكن هذا الإنجاز العلمي لم يشفع له أمام الحرب وما رافقها من جرائم إبادة وعمليات تدمير طالت أحياءً ومحافظات كاملة في قطاع غزة.

يضيف أبو ليلة: "حياتي الأسرية والاجتماعية والمهنية قبل الحرب ليست كما بعدها.. الآن صار همي الأكبر أن أمنع القوارض من اقتحام الخيمة وإيذاء أطفالي"، أكبرهم حمزة (13 عامًا) وأصغرهم تالا (5 أعوام).

بين الخيام التي تتناثر حول المكب، يتخذ أبو ليلة ومجموعة من الإداريين مكانًا لمتابعة شؤون النازحين في المخيم، الذي يضم 830 خيمة تؤوي أكثر من 4320 مواطنًا.

هناك يستمع هو وشركاؤه لهموم المواطنين ومآسيهم ومعاناة نقص الغذاء والمياه الصالحة للشرب، ضمن مهمة يؤديها منذ أشهر بصفته مسؤول الملف الإغاثي في المخيم.

"نستمع لهموم النازحين، ونعرف أن معاناتهم كبيرة، لكن لا نملك حلولًا لها.. ندرك أن هذه المعاناة لن تنتهي إلا بإدخال بيوت جاهزة وبدء إعمار ما دمَّرته الحرب"، تابع أبو ليلة حديثه، وبدا يائسًا.

إلا أن ذلك يبدو أمنيةً في زمن الحرب وخروقات (إسرائيل) المستمرة لوقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ يوم 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، وأبقت الاتفاق المعلن دوليًا حبرًا على ورق، في حين تزداد معاناة النازحين من نقص الغذاء والدواء والمساعدات الإغاثية، وانتشار الآفات والأمراض.

محمد إبراهيم المدهون

#رسالة_قرآنية_من_محرقة_غزة

{وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللّهُ وَاللّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ}

الأنفال30

ملحمة الأسرى

منذ فجر مشروع التحرير، واجه الحق مكر الباطل، لكن وعد الله تعالى كان حاضرًا بحفظ أوليائه ونصرهم. وفي غياهب السجون، حيث يختنق الأمل تحت وطأة التعذيب والوحشية، ظل الأسرى الفلسطينيون شعلة لا تنطفئ، يحفرون في صخر الألم طريقًا نحو الحرية، مستمسكين بقول الله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾.

لم يعيشوا الأسر كسجناء، بل كرواد صمود وإرادة، يزرعون الحياة في أقسى الظلمات، ويرسمون من خلف القضبان معاني البطولة والكرامة. ومع كل يوم يمر، يتعاظم في قلوبهم نداء الوطن، ويزداد لهب الثورة إشراقًا حتى يقترب فجر الحرية، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:139].

انطلق الطوفان ليحمل هدفًا رئيسًا: تحرير الأسرى وتبييض السجون من آلاف المعتقلين. فالأسر الفلسطيني ملحمة ممتدة منذ أكثر من سبعة عقود، حتى صار تجربةً تكاد تشمل كل بيت فلسطيني، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:9].

في معتقلات الاحتلال، من غزة إلى الضفة، تجاوزت السادية حدود الإنسانية، فاستشهد عشرات تحت التعذيب. ومع ذلك، تحولت السجون إلى قلاع حرية وجامعات تأهيل، حيث نشأ أدب السجون وفنها، وصار الأسرى قادةً للحالة الوطنية، يبرمون صفقات تبادل ويقودون المقاومة من خلف القضبان، كما قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة:155].

إن قانون إعدام الأسرى ليس مجرد تشريع، بل هو إعلان حرب على الوجود الفلسطيني بأسره. أكثر من 220 أسيرًا يواجهون خطر الإعدام، في مقدمتهم أسرى النخبة الذين جسّدوا معنى البطولة. لكن الحرية لا تُعدم، والإرادة لا تُكسر، والشعب الفلسطيني يواجه هذه المنظومة الإجرامية بثبات لا يلين، مستمسكًا بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء:33].

إن مصادقة الكنيست على "قانون إعدام الأسرى" جريمة ضد الإنسانية واستهداف صارخ لإرادة شعب بأكمله. والمسؤولية الوطنية والأخلاقية والإنسانية تقتضي كشف الحقيقة، فضح الاحتلال، دعم صمود الأسرى، تحفيز الحراك الشعبي، وتفعيل البعد الدولي، لأن كل رسالة وصرخة وفضح للعدو تحمي الكرامة وتثبت أن فلسطين لن تنكسر.

معركة الأسرى وفجر حريتهم يقترب، يعززها مشهد غزة الأنموذج ولهيب الثورة المتصاعد في القدس والضفة. لقد جسّد الأسرى المعنى والقيمة لإرادة أسطورية لم يهزمها قهر السجان، وبشّروا بقرب التحرير، كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح:6-5].

دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء
لدى محكمة بداية غزة .. الموقرة
في الطلب رقم 2026/51م فسخ حكم محكمين
في الطلب رقم 2026/73م نشر مستبدل

المستدعيات/ 1. إحسان أمين إبراهيم الشوبكي (بارود بعد الزواج) - غزة - الدرج شارع الصحابة – بالقرب من جامع عز الدين القسام - جوال رقم (00972598682582) 2. وسام أمين إبراهيم الشوبكي (اسليم بعد الزواج) - غزة - الدرج شارع الصحابة – بالقرب من جامع عز الدين القسام - جوال رقم (00972599907662) 3. إسلام أمين إبراهيم الشوبكي - غزة - الدرج شارع الصحابة - بالقرب من جامع عز الدين القسام - جوال رقم (059972592677019). 4. مريم أمين إبراهيم الشوبكي (عجور بعد الزواج) - غزة - الدرج شارع الصحابة – بالقرب من جامع عز الدين القسام - جوال رقم (00972599859820) 5. نداء أمين إبراهيم الشوبكي (أبو راس بعد الزواج) - غزة – الدرج شارع الصحابة – بالقرب من جامع عز الدين القسام - جوال رقم (009725927068380)

وكيلهن المحامي / رامي رياض شنيورة - غزة - مجمع الحويطي جوال رقم (0599632544)

المستدعى ضده/ حمزة أمين ابراهيم الشوبكي - غزة - منتصف شارع الصحابة - بالقرب من جامع عز الدين القسام.

موضوع الطلب / فسخ حكم محكمين.

قيمة الطلب/ (436000 $) أي أربعمائة وستة وثلاثون ألف دولار أمريكي.

التفاصيل

المستدعى ضده/ حمزة أمين ابراهيم الشوبكي - غزة - منتصف شارع الصحابة - بالقرب من جامع عز الدين القسام، بما أن المستدعيات قد أقمن عليك طلب أمام محكمة بداية غزة يطالبنك فيه: فسخ حكمين بالإضافة إلى الرسوم والمصاريف وأتعاب محاماة وذلك استناداً لما يدعينه في لائحة طلبهن المحدد لها جلسة الاحد 2026/4/15م الساعة التاسعة صباحا لنظر الطلب كما يقتضي عليك تقديم جوابك التحريري بشأن الطلب المذكورة أعلاه خلال 15 يوماً من تاريخ النشر وإذا تخلفت عن الحضور فإنه سينظر في الطلب بحقك حسب الأصول .

رئيس قلم محكمة بداية غزة

أ. عمار قنديل

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعية الشرعية الابتدائية

إعلام خصوم بالنشر المستبدل

إلى المدعى عليها/ سميحة حسن حسين عايش من غزة وسكانها سابقاً ومجهولة الإقامة حالياً، نعلمك بأن المدعيين/ أيمن وأمال وأدهم وايمان وإياد أبناء مصباح عبد القادر الهندي قد تقدموا لدى محكمة الشجاعية الشرعية بدعوى اثبات وصية اختيارية في القضية رقم 2026/57 وقد تقرر نظر هذه الدعوى يوم الثلاثاء الموافق 2026/5/5 الساعة العاشرة صباحاً، وإذا لم تحضري في الوقت المعين أو ترسلي وكيلاً عنك، أو تعتذري معذرة مشروعة سيجري بحقك الاجراء القانوني حسب القانون وبهذا صار تبليغك حسب الأصول، تحريراً في 10/ شوال / 1447هـ وفق 2026/3/29م

قاضي محكمة الشجاعية الشرعية
القاضي / محمود خليل الحليمي

"الكنيست" يوقّع حكم الإعدام على الأسرى تحت غطاء القانون!

د. أميرة فؤاد النحال

أصبح القتل نصاً تشريعياً يُتلى في قاعة برلمانية، وتُرفع له الأيدي تحت قبة الكنيست، هنا لا نتحدث عن قانون بقدر ما نتحدث عن إضفاء صفة الشرعية على الجريمة، وعن انتقال الاحتلال من ممارسة القتل إلى تقنينه بوصفه سياسة دولة، إن تصديق الكنيست على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين يُمثل تحوّلا نوعيا في بنية العنف الصهيوني؛ من قمعٍ ميداني إلى منظومة إعدام مؤسسية مكتملة الأركان.

الأخطر أن هذا القانون لم يُفصَّل على نحو عام، إذ صيغ لاستهداف "أسرى النخبة" خاصة، أي أولئك الذين يمثلون رمزية المقاومة وصلابتها، وكأن الاحتلال يعيد تعريف المعركة: لم تعد مواجهة أجساد، بقدر ما هي كسر إرادات ومعانٍ، وحين يُحاصر الرمز، يُستهدف الوعي برمّته.

أما مشهد التّصويت، حيث اصطفّت غالبية قادة الأحزاب مع القانون، فهو لا يكشف فقط عن إجماع صهيوني على الدم، هو يعرّي وهم التعددية داخل بنية استعمارية واحدة؛ فالفروق السياسية تتلاشى حين يتعلق الأمر بحياة الفلسطيني، لتبقى قاعدة واحدة وهي أن الإعدام خيار مشروع.

وفي مقابل هذا الانحدار الأخلاقي، *يقف العالم صامتاً، متواطئاً بصمته، كأن دم الفلسطيني خارج حسابات القانون الدولي، صمتٌ لا يمكن تفسيره إلا بوصفه شراكة غير معلنة في الجريمة*، إذ تتحول المواثيق إلى حبر بارد، وتُختزل العدالة في بيانات قلق لا توقف حبل المشنقة.

اليوم، نحن أمام لحظة فاصلة، إمّا أن يُترك الأسرى ليواجهوا مصيرهم على منصات الإعدام، أو أن تتحول قضيتهم إلى عنوان اشتباك شامل يعيد تعريف كرامة الأمة وحدود صبرها.

كيف تحوّل الإعدام إلى سياسة رسمية؟

الاحتلال لا يكتفي بإدارة آلة القتل في الظل، فقد قرر أن يخرج بها إلى العلن، كبنية تشريعية مكتملة، ما جرى في الكنيست هو ترقية للجريمة من مستوى الفعل إلى مستوى القانون؛ أي تحويل القتل من سلوك مدان إلى إجراء مشروع داخل منظومة الحكم، هنا تتبدّى أخطر تحوّلات المشروع الصهيوني، وهي الانتقال من العنف الميداني إلى "البيروقراطية الدموية"، حيث تُدار حياة الفلسطيني وموته عبر نصوص قانونية لا تقل فتكاً عن الرصاص.

إن *شرعنة الإعدام ليست إلا محاولة لإعادة صياغة الجريمة بلغة قانونية مخادعة*، حيث يصبح الجلاد قاضياً، وتُلبس المقصلة ثوب العدالة، هذه أدوات تبييض سياسي للقتل، تُستخدم لتخفيف الكلفة الأخلاقية دولياً، في هذا السياق يتحول القانون إلى واجهة تجميلية لجوهر استعماري متوحش، لا يعترف بالإنسان الفلسطيني إلا بوصفه هدفاً مشروعاً للإزالة.

والأخطر أن هذا التحول يأتي في سياق عالمي مأزوم، حيث تُمنح "إسرائيل" هامشاً واسعاً لإعادة تعريف العنف ضمن حدودها الخاصة، دون مساءلة حقيقية، وهنا يعود السؤال: كيف تقتل دون أن تُدان؟ والإجابة جاءت صريحة: عبر القانون.

استهداف "أسرى النخبة" كسر الرمز قبل الجسد

ليس صدفة أن يُفصَّل هذا القانون على مقاس "أسرى النخبة"، فهؤلاء يمثلون خزاناً رمزياً للمقاومة، وعنواناً للتماسك النفسي للشعب الفلسطيني، وإن استهدافهم بالإعدام هو محاولة لضرب المعنى قبل الجسد، واغتيال الفكرة قبل صاحبها، الاحتلال هنا يسعى إلى تفكيك سردية الصمود ذاتها.

في الوعي الصهيوني، يشكّل "أسير النخبة" تهديداً مضاعفاً، فهو شاهد حيّ على فشل الردع، ودليل على أن المقاومة ما زالت قادرة على إنتاج نماذجها الأكثر صلابة، لذلك فإن تصفيته قانونياً تمثل محاولة لإعادة ضبط معادلة القوة، عبر إرسال رسالة مركبة: "كل من يعلو رمزياً.. يُعدم رسمياً"، إنها سياسة "الإعدام الردعي الرمزي"، حيث يُراد من قتل الفرد أن يُحدث صدمة جماعية تتجاوز حدود السجن.

لكن هذه المقاربة تكشف في جوهرها عن أزمة عميقة داخل بنية الاحتلال؛ فبدل أن يواجه جذور المقاومة، يختار أن يطارد رموزها، ظناً منه أن كسر الرأس كفيل بإسكات الجسد، غير أن التجربة الفلسطينية أثبتت أن الرموز تُستنسخ، وأن الإعدام يُخلّد الفكرة، ويحوّل صاحبها من أسير إلى أيقونة.

تصويت الكنيست.. سقوط قناع التعددية

مشهد التصويت داخل الكنيست كان اختباراً حقيقياً لحدود الديمقراطية الصهيونية، حين صوّتت غالبية قادة الأحزاب، من بنيامين نتنياهو إلى أفيغدور ليبرمان وأرييه درعي، لصالح القانون، لم يكونوا يختلفون في الجوهر، حيث كانوا يعيدون ٨إنتاج القاعدة المؤسسة لهذا الكيان وهي الإجماع على الدم الفلسطيني.

أما معارضة يائير لابيد وبيني غانتس وبعض الأحزاب، فيمكن قراءتها ضمن حسابات سياسية وأمنية تتعلق بجدوى القرار لا بمبدئه، هنا تتجلى حقيقة "التعددية الوظيفية" داخل الكيان؛ تعددية لا تمسّ الثوابت، ولكن تدور حول أدوات التنفيذ وتوقيته، بمعنى آخر هم يختلفون على كيف يُدار القتل، لا على حق القتل ذاته.

هذا التصويت كشف بوضوح أن كل الخطوط الفاصلة بين اليمين والوسط واليسار الصهيوني تذوب أمام الفلسطيني، وأن "الديمقراطية الصهيونية" ليست سوى إطار إجرائي لتنظيم التوافق على العنف، فحين يتعلق الأمر بحياة الأسير، تسقط الأقنعة، ويظهر الكيان على حقيقته كمنظومة استعمارية موحّدة، متعددة الوجوه، واحدة الهدف.

وفي هذا السياق، يصبح الرهان على الانقسامات الداخلية وهماً سياسياً، لأن الدم الفلسطيني هو القاسم المشترك الأعلى الذي يعيد توحيدهم كلما تباعدوا.

القانون الدولي تحت المقصلة.. أين يقف العالم؟

في اللحظة التي صّدق فيها الكنيست على قانون إعدام الأسرى، كان المستهدف منظومة القانون الدولي برمّتها، فهذا القانون في جوهره، يشكّل انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف، وانقلاباً مباشراً على المبادئ التي تنظّم معاملة الأسرى تحت الاحتلال، غير أن الفضيحة الأكبر تكمن في عجزه عن حماية من يفترض أنه وُجد لأجلهم.

ما يحدث اليوم هو تفريغ ممنهج لفكرة "الشرعية الدولية" من مضمونها؛ إذ تتحول النصوص إلى أدوات انتقائية تُفعّل حين تخدم القوى الكبرى، وتُجمّد حين يكون الضحية فلسطينياً، وهنا يبدو الصمت الدولي تواطؤاً صامتاً، يمنح الاحتلال ضوءً أخضر للاستمرار، وللتصعيد.

العالم الذي عجز عن وقف الإبادة، لن يتردّد في ابتلاع قانون الإعدام ضمن روتين الإدانات الباردة، وبذلك يصبح السؤال: لمن يُطبَّق القانون الدولي أصلًا؟

وفي هذا السياق تتحول المقصلة من أداة قتل مادي إلى أداة اختبار أخلاقي عالمي، تسقط أمامها ادعاءات العدالة، وتنكشف هشاشة النظام الدولي حين يُختبر على الجسد الفلسطيني.

الأسرى كقضية وجود واختبار كرامة الأمة

قضية الأسرى هي مكثّف الوجع الفلسطيني وعنوان كرامته المؤجلة، وحين يُطرح قانون لإعدامهم، فإننا أمام استهداف مباشر للمعنى الجماعي للأمة، الأسرى في الوعي الفلسطيني هم حراس الرواية، وأيقونات الصمود، ومرآة الإرادة التي لم تُكسر.

التحذيرات التي تتحدث عن نحو 220 أسيراً مهددين بالإعدام، بينهم أكثر من 118 من أصحاب الأحكام المؤبدة، هم مؤشرات على مشروع تصفية تدريجية للرمز المقاوم، أما تخصيص "أسرى النخبة"، فيكشف أن الاحتلال يدرك جيداً أن المعركة على الذاكرة التي يحملها هؤلاء الأسرى.

هنا تتحول قضية الأسرى إلى مقياس حادّ لنبض الأمة، هل ما زالت قادرة على حماية رموزها؟ هل لا يزال الخط الأحمر قائماً، أم أنه تآكل تحت ضغط الوقائع؟ إن أي تراجع في مركزية هذه القضية يعني انزلاقاً خطيراً نحو تطبيع الألم، واعتياد الفقد، وقبول الإعدام كأمر واقع.

من الوعي إلى الاشتباك، كيف نواجه قانون الإعدام؟

في مواجهة هذا القانون، يجب أن يتحول الفعل إلى فعل اشتباكي متعدد المستويات، فالمعركة اليوم على الأرض وعلى الرواية، وعلى تعريف ما يجري هل هو إجراء قانوني كما يدّعي الاحتلال، أم جريمة إعدام سياسي مُقنّع؟

هنا يبرز دور الإعلام كأداة تفكيك للرواية الصهيونية، عبر كشف التناقض بين القانون والعدالة، وبين النص والواقع، المطلوب إعادة تأطير الحدث ضمن سياقه الحقيقي: جريمة استعمارية تُدار بأدوات قانونية.

لكن الوعي وحده لا يكفي، المطلوب هو تحويل قضية الأسرى إلى حالة اشتباك يومي، حيث تصبح حاضرة في الشارع، في الخطاب، في الفعل الشعبي والسياسي، فالقضية التي لا تُمارَس يومياً، تتحول تدريجياً إلى ذكرى، ثم إلى هامش، وهنا تكمن خطورة اللحظة.

على المستوى الدولي، لا بد من تفعيل المسارات القانونية، كجزء من معركة تراكمية لفضح الاحتلال وعزله، فحتى إن كانت المؤسسات الدولية عاجزة، فإن مراكمة الملفات القانونية تشكّل أرشيف إدانة مفتوحا، يمكن توظيفه سياسياً وإعلامياً.

في المحصلة، المواجهة مع قانون الإعدام معركة تعريف وفرض معنى: إما أن يُفرض توصيفه كجريمة، أو يُترك ليترسخ كأمر واقع، وبين الخيارين، تتحدد ملامح المرحلة القادمة، وحدود الكرامة الممكنة.

هنا عند حافة المقصلة، يتحول الصمت إلى شراكة في الجريمة، وهنا حيث يُكتب الموت بنص قانوني، يصبح الخلاف السياسي تواطؤاً على الدم.

إن قانون إعدام الأسرى هو إعلان صريح بأن الاحتلال انتقل إلى طور الإبادة المُقنّنة، حيث تُدار حياة الفلسطيني وموته بقرار سياسي ممهور بختم القانون، وحين يصل الاستعمار إلى هذه المرحلة، فإن كل ما دونه يصبح اختباراً حقيقياً للضمير، للإرادة، وللقدرة على الفعل.

الأسرى اليوم ليسوا وحدهم في الزنازين، نحن من نُختبر خارج تلك الزنازين، نُختبر في صمتنا، في لغتنا، في قدرتنا على تحويل الغضب إلى فعل، والقضية إلى اشتباك، والذاكرة إلى سلاح.

فإما أن يبقى الأسرى خطأً أحمر يُرسم بالدم ولا يُمحى، وإما أن تتحول المقصلة إلى مشهد عابر في نشرة أخبار، وفي هذه اللحظة، لا مكان للحياد، ولا معنى للانتظار، إما أن نكون على مستوى الجريمة، أو نكون شركاء في صمتها.

مفارقة التعامـــل مع فلسطين... بيـــــن التوظيـــف والتخلـي

طارق وليد النجار

تعامل عبر الزمن فاعلون إقليميون ودوليون كُثر مع القضية الفلسطينية عبر طريقين مختلفين كليا، طريقٌ رفع فلسطين إلى مقام الشعار المطلق الذي لا يُسأل أصحابه عن أي ذنب أو جرُم، فيُستدعى اسم فلسطين أحيانًا لخدمة مصالح إقليمية أو لترسيخ مشروعات سلطوية، ويصبح الدم النضال لفلسطين جزءًا من صراعات تتداخل فيها النصرة مع الحساباتً؛ وطريق آخر ينزع المركزية عن فلسطين بحجة أن آخرين استخدموها في صراعاتهم، فيُسقطون واجب النصرة تحت حجة "عدم التوظيف"، وتتحول القضية من ثابت جامع إلى ملف مزعج يُرجأ أو يُساوم عليه.وهذان الطريقان، يسلكان مسالك مختلفة يُؤديان إلى نتائج مختلفة بكل تأكيد؛ فالأول قد يخلط النصرة بمصلحة داخلية أو خارجية وقد يدفع ثمنًا حقيقيًا في بعض الأحيان، بينما الثاني غالبًا ما ينتهي به الأمر إلى التخلي عن القضية أو الانصراف عنها تحت غطاء "الواقعية". لكن كليهما يبتعد عن الموقف السليم الذي يحفظ لفلسطين أبعادها كاملة.

فلسطين عند المسلمين ليست أرضًا كسائر الأراضي، بل أرضٌ اتصلت بالبركة والقداسة، وتشابك فيها معنى العقيدة بمعنى التاريخ والحق. وهي في الوقت نفسه قضية شعبٍ حيّ تحت الاحتلال، له حقّ أصيل في الحرية وتقرير المصير، وهُو حق أصيل في أعراف القوانين والقرارات الدويلة . ومن هنا، فإن أول خطأ يُرتكب هو اختزال القضية الفلسطين في بُعد واحد، فنحوّلها إما إلى قضية قانونية باردة بلا روح ولا قداسة، أو إلى شعارٍ مقدس مطلق يمنع كل نقاش حول أهداف ضيقة محتملة، والصواب أنها تجمع بين الأبعاد كلها: حقّ سياسي ووطني وإنساني، وبُعد مقدّس في وجدان المسلمين والمسيحيين. من يجرّدها من بعدها الإيماني يُخِلّ بمعناها وبقدرتها على تحشيد طاقات الأمة، ومن يبتلع بعدها الوطني في خطاب تعبوي صرف يظلم شعبها ويغفل واقع الاحتلال اليومي.

فمن المهم أن يتم النظر إلى واقع من رفع راية فلسطين بإنصاف. فقضية بهذه المركزية والأبعاد الدولية هي بطبيعتها "بطاقة رابحة" لمن يقف معها؛ فمن الطبيعي أن يكتسب من يتبنى الدفاع عنها نفوذًا وتأثيرًا في الإقليم،وربما في الساحة الدولية أيضًا. لذلك فإن مجرد "اختلاط النصرة بالمصلحة"ليس عيبًا في ذاته، بل هو نتيجة طبيعية لارتباط القضية بمصير الأمة، وبعداوة قوة استعمارية تريد الهيمنة على المنطقة، المشكلة الحقيقية تبدأ عندما تتحول القضية إلى أداة خالصة لمصالح طرف على حساب القضية نفسها، أو عندما تُستخدم ذريعة "نقد التوظيف" للتخلي عن النصرة تمامًا. فمن الظلم إنكار أن هناك من دفع أثمانًا فعلية، وقدَّم تضحيات حقيقية، وربط نفسه بمعركة فلسطين على مستوى الدم والخسارة والكلفة، فمصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق، قدموا رافعوا عبر التاريخ شعارات مناصرة فلسطين وقدموا الكثير من التضحيات، واليوم لا يمكن إنكار تضحيات حزب الله وإيران واليمن وأنهم قدّموا تضحيات بشرية وعسكرية تحت عنوان نصرة فلسطين ومواجهة الاحتلال.وفي المقابل، نجد أن أطرافًا كثيرة رفعت شعار الحذر من توظيف القضية، انتهت عمليًا إلى التخفُّف من أعبائها السياسية والأخلاقية، بل وسار بعضها إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني ودمجه في المنطقة، فجعلت هذه الأطراف فلسطين ورقةً في صفقاتها، أو عبئًا تريد التخلص منه.

هذه المفارقة تكشف أن الخلل لا يُقاس بمجرد وجود مصالح ذاتية إلى جانب النصرة، بل بمآلات المواقف. فالإنصاف يكون بالاعتراف بالصدق حيث وُجد، دون أن يتحول ذلك إلى حصانة سياسية تمنع السؤال عن المقاصد. ومن الظلم أن يُقال: بما أن بعض تلك الأطراف أدخلت فلسطين في مشاريعها الإقليمية، إذن لا قداسة لفلسطين ولا مركزية لقضيتها.هذا منطق معوّج؛ لأن سوء استخدام محتمل للقضية لا يُبطل أصل القضية، ولا يعطي ذريعة لأحد للتخلي عنها، كما أن وجود مصالح متبادلة لا يبرر التخفُّف من واجب النصرة. بل إن بعض من نقدوا التوظيف السياسي لفلسطين انتهى بهم الأمر إلى ترك نصرتها أصلًا، متخذين من "المتاجرة"ذريعة للتخلي.

وقوف أنصار فكرة التطبيع جانبا عن نصرة فلسطين تحت أي عذر كان يمثل تقاعصا وخللا كبيرا، ولكن الخلل الأعمق يقع في نقطةً أكثر جوهرية: لقد صار كثير من صنّاع القرار في المنطقة،وكثير من الأنظمة والخطابات الرسمية، يتعاملون مع المقاومة الفلسطينية والعربية وكأنها هي التي تحتاج إلى شهادات حسن سلوك منهم، وكأن أصحاب القضية باتوا موضوعًا للتقييم من خارجهم، لا مصدرًا للحكم على من حولهم. وهنا يكاد ينقلب المنطق رأسًا عل عقب. فالعلاقةالطبيعية بين الاحتلال والشعب الواقع تحته هي المقاومة. والمقاومة، بوصفها التعبير الأصيل عن إرادة شعب يخضع لأبشع أنواع الاحتلال الاستيطاني، هي صاحبة الحق الأصيل في أن تكون مقياسًا تُوزن به المواقف، لا أن تكون موزونة بميزان الآخرين. فمن الطبيعي أن تُسأل وتحاسب الأنظمة والنخب عن مواقعها وموقعها من هذه المقاومة، لا أن تُسأل المقاومة في كل منعطف عن مدى موافقتها لمصالح هذا الطرف أو حسابات ذاك التحالف ما يوقعهم في حرج محتمل.

هذا الحرج جعل بعض الأطراف تسعى إلى "قطع رأس" هذه المقاومة، أو تجفيف منابع دعمها، أو فرض الوصاية عليها، وذلك تحت عناوين براقة مثل"حماية الاستقرار" أو "مكافحة التدخلات الإقليمية" أو"عدم جر المنطقة إلى حروب". والحقيقة أن كثيرًا من هذه الدعوات لا تصدر عن قناعة أخلاقية بقدر ما تصدر عن رغبة في إزاحة ما يُحرج مسار التطبيع، وتصفية ما يقف عائقًا أمام دمج الكيان الصهيوني في المنطقة. فالمقاومة، بوجودها وبتضحياتها،تشكل سندًا دائمًا لتذكير الضمير العربي بجريمة الاحتلال، وهي بهذا تفضح أوهام من راهنوا على أن القضية يمكن أن تموت إذا أُسكت صوتها أو قُطع داعموها.

إن الوطنية القُطرية الضيقة حين تُطرح في مواجهة مركزية فلسطين لا تقول صراحة إنها ضد فلسطين، لكنها تسعى إلى إزاحتها من مرتبة القضية الجامعة إلى مرتبة الملف المزعج،ثم إلى الشأن المحلي الفلسطيني، ثم إلى العبء الذي ينبغي احتواؤه أو الالتفاف عليه. وهي بذلك لا تُسيء إلى فلسطين وحدها، بل تُسيء إلى الأمة نفسها، لأنها تربي فيها قابلية التعايش مع الظلم، وتفصل بين وجدانها ومقدساتها، وتحوّل الاحتلال إلى واقع اعتيادي قابِل للإدارة بدل أن يبقى جرحًا مفتوحًا لا يجوز التكيف معه.

ليس الطريق الأعدل في النظر إلى فلسطين في نزع القداسة عنها بحجة سوء استخدام محتمل من بعض الأطراف لها، ولا تحصين كل من يتحدث باسمها من النقد بحجة ما قدمه من تضحيات. بل هو تثبيت الأصل: *فلسطين ليست ورقةً في بازار المصالح، وليست صنمًا سياسيًا، بل هي قضية شعبٍ مقدسة الأرض، مباركة المكان، حاضرة في العقيدة والوجدان والتّاريخ*. فمن اقترب من فلسطين نصرةً لحقها واحترامًا لأهلها، فذلك اقتراب محمود؛ ومن اختطفها إلى مشروعه،أو أوصى عليها من خارج أهلها، فقد أساء إليها ولو أكثر من ترديد اسمها. ومن حاول،في المقابل، أن يُبرد حضورها في الوعي العام، أو يجرّدها من مركزيتها بحجة أن غيره أساء استخدامها، فهو لا يقل خطرًا؛ لأنه يعاقب القضية بدل أن يصحح طريقة التعامل معها.تبقى فلسطين، رغم كل شيء، القضية التي تكشف صدق المواقف من زيفها.

ليست لأنها الوحيدة،بل لأنها الأوضح. وليست لأنها تعفينا من التفكير، بل لأنها تدعونا إلى تفكير أعمق وأعدل: تفكير يعترف بقداسة الأرض، ولا ينسى حق الشعب؛ يُنصف من نصره نصرة حقيقية، ولا يمنح أحدًا حصانة مطلقة؛ يرفض المتاجرة بالقضية، لكنه يرفض أكثر أن تصبح تهمة المتاجرة المحتملة ذريعة للتخلي عنها. هذا هو الميزان الذي إن استقام، استقام معه الفهم والموقف واللغة؛ وإن اختلّ، صار كل شيء قابلًا للتزييف.

من حضّانات الحرب إلى حضن الوطن... أطباء غزة يكتبون «حكاية طيبين» بين الفقد والنجاة

غزة/ محمد حجازي:

لم تكن رحلة علاج، بل حكاية نجاة طويلة كُتبت بدموع الأطباء قبل الأطفال. أكثر من عامين من الغربة القسرية عاشها 28 طفلًا خديجًا، حملوا هشاشة الحياة في أجسادهم الصغيرة، في حين تولّى أطباء من غزة مهمة استثنائية: أن يكونوا أطباء... وآباء... وأمهات في آنٍ واحد، بعيدًا عن وطن يئن تحت القصف.

في مستشفيات مصر، كانت الأجهزة تعمل بهدوء، لكن قلوب الأطباء لم تعرف السكون. كانوا يراقبون أنفاس الأطفال، وفي الوقت ذاته يترقبون أخبار عائلاتهم وزملائهم في غزة، حيث الحرب لا تهدأ، والخسارة احتمال يومي.

إصرار يولد من تحت الركام

في الأيام الأولى للحرب، داخل مستشفيات غزة، كان إنقاذ الخدّج معركة يومية. يروي الدكتور محمود عفانة لصحيفة «فلسطين»: «كنا نعمل ليل نهار دون توقف، نؤمن أن كل طفل بين أيدينا أمانة. كنا نصارع الزمن لتوفير الأكسجين والتدفئة مع انقطاع الكهرباء، وكل طفل ينجو من ليلة قصف كان انتصارًا لنا».

لم تكن الظروف تسمح بالعمل الطبي الطبيعي؛ نقص الإمكانيات، ضغط الإصابات، والخطر المستمر، لكن ذلك لم يكسر عزيمتهم. بل زادهم إصرارًا على إبقاء هؤلاء الأطفال على قيد الحياة.

رحلة بلا وداع

في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، تغيّر كل شيء. غادر الدكتور عفانة إلى مصر بشكل مفاجئ، دون وداع عائلته، في مهمة قيل إنها لن تتجاوز عشرة أيام. لكنها امتدت لأكثر من عامين.

يقول: «لم نحمل حقائب سفر، بل حملنا أرواحًا. كل همّنا كان إيصال الأطفال إلى الأمان، بينما قلوبنا بقيت معلّقة في غزة».

رحلة مشابهة عاشها الدكتور بلال الطباسي وزملاؤه، الذين رافقوا الأطفال من مستشفى العريش إلى مستشفيات القاهرة، في مهمة ثقيلة عنوانها الحياة.

حين يصبح الطبيب عائلة

لم تقتصر المهمة على الرعاية الطبية. داخل غرف العناية، تحوّل الأطباء إلى عائلة بديلة. يقول الطباسي لـ«فلسطين»: «كنا الأب والأم لهؤلاء الأطفال. لم نكتفِ بالعلاج، بل حاولنا تعويضهم عن حنان حُرموا منه».

لكن الرحلة لم تخلُ من الألم. سبعة أطفال فقدوا حياتهم رغم كل الجهود. «كنا ننكسر مع كل طفل نفقده»، يقول الطباسي، «دفناهم في مصر، بعيدًا عن أمهاتهم، وتركوا غصة لن تزول».

في الوقت الذي كان فيه الأطباء يؤدون مهمتهم، كانت عائلاتهم في غزة تواجه الحرب. القلق كان رفيقهم الدائم.

يقول الطباسي: «كنت أتابع هاتفي لساعات، أنتظر اتصالًا من عائلتي. خلال المجاعة، كنت أسأل نفسي: هل أطفالي بخير؟ هل يجدون ما يأكلونه؟». أما عفانة، فكان يتابع نزوح عائلته: «أن تعيش عائلتك في خيمة تحت القصف وأنت بعيد، شعور بالعجز لا يُحتمل».

اللقاء عبر شاشة

بعد أشهر طويلة، بدأت خيوط التواصل بين الأطباء وأهالي الأطفال عبر «واتساب». صور ومقاطع فيديو كانت الجسر الوحيد بين الأم وطفلها.

يقول عفانة: «كانت مشاعر الأهالي مختلطة؛ فرح بنمو أطفالهم، وحزن لأنهم بعيدون عنهم. بعض الأطفال فقدوا والديهم، فكنا نحن أهلهم».

مساء أول من أمس، أسدل الستار على هذه الرحلة الطويلة. في مجمع ناصر الطبي، عادت الحياة لتلتقي بأصحابها، في مشاهد اختلط فيها البكاء بالعناق.

عاد الأطباء برفقة 11 طفلًا اشتد عودهم، في ما وصفوه بـ«انتصار الحياة على الموت».

لكن القصة لم تنتهِ. فخلف لحظات الفرح، بقيت ذاكرة الفقد حاضرة، وظلّت المسؤولية أكبر.

يقول الأطباء في ختام رحلتهم: «عدنا لنكمل المشوار في غزة. ميداننا يحتاجنا اليوم أكثر من أي وقت مضى، وسنبقى أوفياء لرسالتنا مهما كانت التضحيات».

كهرباء تحت رحمة المولدات... أسعـــار مرتفعة واحتكـــار يرهق العائلات

غزة/ عبد الله التركماني:

في كل ليلة، تجلس أم شادي الوادية داخل منزلها المتضرر جزئيًا في حي النصر غرب مدينة غزة، تحيط بها جدران متشققة وسقف متهالك، في حين يغرق المكان في ظلام دامس لا يقطعه سوى ضوء خافت يصدر أحيانًا من مولد الحي.

تفرد الأم بطانية رقيقة على الأرض لأطفالها، وتنتظر بصمت اللحظات القليلة التي يصل فيها التيار الكهربائي، وكأنها تترقب حدثًا نادرًا. تقول بصوت متعب لصحيفة «فلسطين»: «نعيش على دقائق من الكهرباء، نعدّها بالثواني لا بالساعات».

تعتمد العائلة على مولد كهربائي خاص في الحي، لكن هذا الاعتماد تحوّل إلى عبء ثقيل يفوق قدرتهم على الاحتمال.

فبحسب أم شادي، يصل سعر الكيلوواط إلى نحو 27 شيقلًا، وهو رقم تصفه بأنه «خارج عن المنطق».

وتضيف: «نحن لا نشغّل أجهزة ولا نعيش برفاهية، فقط نريد ضوءًا في الليل وشحن هواتفنا، ومع ذلك ندفع مبالغ كبيرة لا نقدر عليها».

وتوضح أن فاتورة الكهرباء الأسبوعية تصل إلى نحو 100 شيقل، رغم أن استهلاكهم يقتصر على تشغيل مصباح واحد لساعات محدودة ليلًا وشحن بعض الهواتف.

وتتابع: «تخيّل أن ندفع 100 شيقل في الأسبوع فقط من أجل لمبة! هذا ليس عدلًا».

بالنسبة لعائلة لا يتجاوز دخلها الشهري 700 شيقل، تبدو هذه الأرقام قاسية إلى حد غير محتمل. تقول أم شادي: «نحن نصرف أكثر من نصف دخلنا على الكهرباء فقط، فماذا يتبقى للطعام؟ وماذا عن الأطفال؟».

وتشير إلى أن زوجها يعمل بشكل متقطع، ولا تتوفر مصادر دخل ثابتة، ما يجعل كل شيقل يُحسب بدقة، في وقت تتزايد فيه المصاريف يومًا بعد يوم.

وتقول: «أحيانًا نضطر لإطفاء الضوء لتوفير المال، فنعيش في ظلام كامل. الأطفال يخافون، وأنا أخاف عليهم أكثر من الظلام نفسه».

داخل المنزل، تبدو آثار الحرب واضحة في كل زاوية، لكن ما يرهق العائلة اليوم ليس فقط الدمار، بل كلفة البقاء على قيد الحياة.

تقول الوادية: «الحرب دمّرت البيت، والمولدات تستنزف ما تبقى منا. نحن ندفع ثمن الكهرباء وكأننا نعيش في أفضل الظروف، بينما نحن في بيت شبه مدمر».

وتنتقد بشدة غياب الرقابة على أسعار المولدات، مضيفة: «كل صاحب مولد يفرض السعر الذي يريده، ولا أحد يحاسبه. نحن مجبرون، وليس لدينا خيار آخر».

ثم تنظر إلى أطفالها الجالسين حولها في الظلام، وتقول جملة تختصر معاناتها: «نحن لا نطلب الكثير... فقط ضوء بسيط نعيش به، لكن حتى هذا أصبح غاليًا علينا».

واقع جديد

لم يكن خالد الكفارنة يتخيل أن يصبح الضوء حلمًا يوميًا يطارده، بعد أن نزح من منزله في بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة إلى حي النصر غرب مدينة غزة، حيث يقيم اليوم داخل شقة مكتظة مع أفراد أسرته، محاولًا التأقلم مع واقع جديد تحكمه المولدات الخاصة.

في إحدى زوايا الغرفة، يجلس ابنه الصغير ممسكًا بهاتف محمول، يوجّه ضوءه نحو دفتره المدرسي، محاولًا إنجاز واجباته قبل أن تنفد البطارية. يقول الكفارنة لـ«فلسطين»: «ابني يدرس على ضوء الهاتف، لأن الكهرباء تأتي وتذهب عشرات المرات في اليوم. لا نستطيع الاعتماد على المولد حتى لساعتين متواصلتين».

يوضح الكفارنة أن الاشتراك في مولد الحي لم يعد خيارًا مريحًا، بل عبئًا مفروضًا على السكان في ظل غياب أي بديل.

ويقول: «نحن مجبرون على الاشتراك، لا توجد كهرباء حكومية، وكل حي تحت سيطرة مولد واحد، وكأن كل منطقة أصبحت مزرعة خاصة لصاحب المولد».

ويشير إلى أن هذا الواقع خلق نوعًا من الاحتكار، حيث يفرض أصحاب المولدات شروطهم وأسعارهم دون رقابة حقيقية.

ويضيف بلهجة غاضبة: «إذا لم يعجبك السعر، ألغِ الاشتراك واجلس في الظلام. لا يوجد خيار آخر. كل صاحب مولد يتحكم في منطقته كما يريد، ويحدد السعر والحد الأدنى للاستهلاك حتى لو لم تستهلك شيئًا».

ويؤكد أن بعض أصحاب المولدات يفرضون رسومًا مرتفعة منذ البداية، إلى جانب حد أدنى للاستهلاك لا يتناسب مع حاجة الأسر الفقيرة.

ويقول: «حتى لو كان استهلاكك بسيطًا، يُجبرونك على دفع مبلغ ثابت أسبوعيًا. نحن ندفع مقابل كهرباء لا نحصل عليها فعليًا».

أما عن الخدمة، فيصفها بأنها «سيئة وغير مستقرة»، مشيرًا إلى الانقطاعات المتكررة التي تفقد الناس أي شعور بالاستقرار.

ويضيف: «الكهرباء تنقطع عشر مرات في اليوم، وأحيانًا أكثر. تأتي لدقائق وتختفي فجأة، وكأنها تستهزئ بنا».

هذه الانقطاعات لا تؤثر فقط على الإضاءة، بل تمتد إلى مجمل تفاصيل الحياة اليومية.

ويتابع: «لا نستطيع تشغيل الأجهزة، ولا حفظ الطعام، وحتى شحن الهواتف أصبح معاناة. كل شيء مرتبط بالكهرباء، وعندما تنقطع يتوقف كل شيء».

ويشير الكفارنة إلى أن ضعف التيار الكهربائي الناتج عن المولدات تسبب أيضًا في تلف بعض الأجهزة المنزلية، ما زاد من خسائر العائلة.

ويقول: «خسرنا أجهزة بسبب ضعف الكهرباء وانقطاعها المفاجئ، ومع ذلك ندفع فاتورة كاملة، وكأن الخدمة ممتازة». بالنسبة لابنه، لم تعد الدراسة سهلة كما كانت، إذ أصبحت مرتبطة بوجود شحن في الهاتف أكثر من ارتباطها بوجود كهرباء مستقرة.

ويتابع: «أحيانًا ينام دون أن ينهي واجباته لأن الهاتف يفرغ شحنه. هذا جيل كامل يُحرم من أبسط حقوقه بسبب الكهرباء».

تكاليف مرتفعة

من جانبه، قال زياد الأشقر، وهو صاحب مولد كهربائي في غرب مدينة غزة، لـ«فلسطين» إن كثيرًا من المواطنين يعتقدون أن أصحاب المولدات يحققون أرباحًا كبيرة، لكن الواقع – بحسب قوله – مختلف تمامًا، مشيرًا إلى أن تكاليف التشغيل ارتفعت بشكل غير مسبوق منذ الحرب.

ويضيف: «نحن نتفهم غضب الناس من الأسعار، لكن يجب أيضًا أن يعرفوا حجم التكاليف التي نتحملها. تشغيل المولد ليس وقودًا فقط، بل يشمل زيوتًا وصيانة وقطع غيار وكوابل ورواتب عمال، وكلها ارتفعت أسعارها بشكل كبير».

ويوضح أن أكبر مشكلة تواجههم هي صعوبة توفير قطع الغيار والزيوت الصناعية، بسبب القيود على إدخالها وارتفاع أسعارها في السوق المحلية.

ويتابع: «أي عطل بسيط قد يكلف مئات أو آلاف الشواقل، وقطع الغيار أصبحت نادرة، وإذا توفرت تكون بأسعار مضاعفة. أحيانًا يتعطل المولد ونحتاج أيامًا لإصلاحه».

أما أسعار الوقود، فيشير إلى أنها العامل الأهم في تحديد سعر الكهرباء، موضحًا أنها ارتفعت بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب.

ويقول: «الناس تقارن الأسعار بما قبل الحرب، لكن الظروف تغيّرت تمامًا. نحن نحسب تكلفة إنتاج الكيلوواط، وليس السعر بشكل عشوائي».

ويرفض الأشقر اتهامات الاحتكار بشكل مطلق، لكنه يقر بوجود تجاوزات فردية في السوق.

ويضيف: «لا أنكر أن بعض أصحاب المولدات يرفعون الأسعار بشكل مبالغ فيه، لكن لا يجوز التعميم. هناك من يحاول الالتزام بسعر عادل، لكن التكاليف هي التي تفرض نفسها».

ويؤكد أن أصحاب المولدات يعملون أيضًا في ظروف صعبة وخطرة، خاصة خلال الحرب، حيث تعرضت بعض المولدات للقصف أو التدمير.

ويقول: «المولدات استُهدفت أكثر من مرة، وخسرنا معدات وكوابل. هذه خسائر كبيرة لا يتحدث عنها أحد».

ويرى الأشقر أن الحل لا يكمن في مهاجمة أصحاب المولدات، بل في تنظيم السوق ووضع تسعيرة واضحة وعادلة للجميع.

ويختم بالقول: «نحن مع تنظيم العمل ووضع تسعيرة موحدة، فهذا يحمي المواطن وصاحب المولد في الوقت نفسه. السوق اليوم يعاني من فوضى، والتنظيم هو الحل».

الحرس الثوري: سنقصف شركة أمريكية مقابل كل استهداف في إيران

طهران/ وكالات:

هدد الحرس الثوري الإيراني أمس، باستهداف الشركات الأمريكية في دول جوار إيران، ردا على الهجمات الأمريكية الإسرائيلية على إيران.

وبحسب وسائل إعلام إيرانية، قال الحرس الثوري إنه سيبدأ من مطلع شهر نيسان/ أبريل باستهداف شركات على غرار «غوغل» و»آبل».

وضمت قائمة الشركات الثمانية عشرة الواردة في تهديد الحرس الثوري كلا من مايكروسوفت وغوغل وآبل وإنتل وآي.بي.إم وتسلا وبوينغ.

ووصف البيان الشركات الأمريكية في المنطقة بأنها «شركات التجسس» واتهمها بأنها «فاعلة» في عمليات الاغتيال و»تشارك بنشاط في التخطيط للإرهاب» وقال إنها ستكون أهدافا «مشروعة من الآن فصاعدا».

وجاء في بيان الحرس الثوري «ينبغي لهذه الشركات أن تتوقع تدمير الوحدات التابعة لها مقابل كل عمل إرهابي يقع في إيران، وذلك اعتبارا من الساعة 8 مساء بتوقيت طهران يوم الأربعاء الموافق أول أبريل».

كما وجّه الحرس الثوري تحذيرا لموظفي هذه الشركات، داعيا إياهم إلى مغادرة أماكن عملهم حفاظا على سلامتهم.

وتملك شركة «غوغل» الأمريكية مكتبين رئيسيين في الخليج العربي، الأول في العاصمة القطرية الدوحة، والآخر في إمارة دبي.

وخارج منطقة الخليج، للشركة مكتبين رئيسيين في دولة الاحتلال الإسرائيلي، في حيفا وتل أبيب.

أدت لمقتل 4 جنود

حزب الله يكشف عن تفاصيل عملية نوعية ضد قوات الاحتلال جنوب لبنان

بيروت/ فلسطين:

كشف حزب الله، أمس، عن تفاصيل عملية نوعية نفذها مقاتلوه ضد قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي المتوغلة في محور عيناتا جنوبي لبنان.

وكان جيش الاحتلال الإسرائيلي أعلن صباح أمس، مقتل 4 من جنوده وإصابة آخرين بعضهم بجراح خطيرة في كمين لحزب الله جنوبي لبنان.

وقال الحزب في بيان: «باشر جيش العدوّ الإسرائيليّ قبل أيّام إجراءاته التحشديّة للهجوم عبر محور تقدّم رئيس انطلاقًا من مستوطنة المالكيّة الحدوديّة في إطار سعيه إلى السيطرة على منطقة بنت جبيل.

وأضاف «رُصدت مؤشّرات التحرّك الفعليّ لقوّاته على هذا المحور بتاريخ 2026-03-28 الساعة 20:45 مع تقدّم دبّابة ميركافا عدد 4 وجرّافة عدد 2 وناقلة جند عدد 1 من جهة خلّة التاروق جنوب بلدة مارون الراس باتّجاه خلّة الخانوق في بلدة عيترون الحدوديّتين».

وأردف البيان «فجر الأحد 2026-3-29 تحرّكت قوّة مركّبة من لواءَي 401 وغفعاتي عبر محور تقدّم فرعيّ باتّجاه بلدة عيناتا للوصول إلى مدينة بنت جبيل من الجهة الشماليّة الشرقيّة».

وتابع «تحت أعين مجاهدي المقاومة الإسلاميّة، تقدّمت القوّة المؤلّفة من 25 آليّة مدرّعة باتّجاه منطقة العقبة ومرتفع الفريز في بلدة عيناتا، ولدى وصول القوّة إلى مرتفع غدماثا، فجّر المجاهدون عند الساعة 01:30 عبوة شواظ بدبّابة ميركافا وتشريكة ميكانيكيّة بجرّافة من نوع D9 ما أدّى إلى وقف التقدّم والالتفاف من جهة كرحبون - خلّة الحجّة، لكنّ المجاهدين تصدّوا لها عند الساعة 10:00».

وأشار الحزب إلى أن «العدوّ جدد محاولة التقدّم عصر اليوم نفسه، فقام مجاهدو الهندسة في المقاومة بتفجير عبوة شواظ بإحدى دبّاباته في منطقة السدر في عيناثا عند الساعة 15:00 وتشريكة ميكانيكيّة بدبّابة أخرى في نفس المنطقة عند الساعة 16:00».

وأكمل قائلا: «يوم الإثنين 2026-3-30، خاض المجاهدون ثلاثة اشتباكات متوالية مع قوّات العدوّ داخل بلدة عيناتا ما بين الساعة 12:00 والساعة 17:00 في منطقتَي غدماثا والسدر استهدفوا خلالها دبّابة ميركافا بصاروخ موجّه».

وأضاف «عند الساعة 19:45 استهدف المجاهدون نقطة تموضع قياديّة لقوّات العدوّ في محيط تلّة فريز عيناتا بصاروخ نوعيّ وحقّقوا إصابة دقيقة».

ولفت إلى أن «مجاهدي سلاح المدفعيّة قصفوا تجمّعات ونقاط تموضع للعدوّ طوال فترة التصدّي والمواجهات أكثر من 15 مرّة».

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

FELESTEENONLINE

الأربعاء 13 شوال 1447هـ 1 أبريل/ نيسان
Wednesday 1 April 2026

WWW.FELESTEEN.PS

النظافة ترفٌ جديد في غزة..
أسعار المنظفات ترهق العائلات وتدفعها لبدائل قاسية

غزة/ مريم الشوبكي:

لم تعد معاناة الغزيين تقتصر على تأمين الغذاء، بل امتدت إلى أبسط مقومات الحياة اليومية؛ فالنظافة، التي كانت من المسلّمات، تحولت اليوم إلى رفاهية مكلفة. ومع الارتفاع الحاد في أسعار مواد التنظيف، تجد العائلات نفسها أمام خيارات قاسية: شراء الطعام أم الحفاظ على الحد الأدنى من النظافة، في واقع اقتصادي يزداد قسوة مع استمرار الحرب والنزوح وفقدان مصادر الدخل.

في الأسواق، شهدت أسعار المنظفات ارتفاعًا متسارعًا خلال فترة قصيرة، ما أجبر كثيرًا من المواطنين على تقليل استخدامها أو اللجوء إلى بدائل بدائية، رغم كونها من أساسيات الحياة اليومية.

ارتفاع سريع

تقول شهيرة عودة (27 عامًا)، النازحة من بيت حانون إلى بلدة الزوايدة وسط قطاع غزة، إن أسعار مواد التنظيف ارتفعت بشكل مفاجئ خلال أيام قليلة. وتوضح أن عبوة سائل الجلي (نصف لتر) كانت تُباع بـ7 شواقل، وأصبحت اليوم بـ15 شيقلًا، كما ارتفع سعر قطعة الصابون من 3 إلى 5 شواقل، فضلًا عن الزيادة الكبيرة في أسعار مسحوق الغسيل، الذي كان مرتفعًا أصلًا قبل الحرب.

وتضيف: «لم نعد قادرين على شراء كل شيء كما في السابق، صرنا نختار: صابون أم سائل جلي أم مسحوق غسيل أم شامبو؟ لا يمكننا تأمينها جميعًا».

وتشير إلى أنها كانت تغسل الملابس يوميًا، لكنها باتت تكتفي بغسلها مرة واحدة أسبوعيًا لتقليل الاستهلاك، قائلة: «أبشر ربع قطعة صابون وأذيبها في الماء لأصنع رغوة، ثم أنقع الملابس وأغسلها يدويًا. الأمر مرهق، لكن لا خيار آخر».

ضائع بين الأساسيات

من جهته، يعبّر ياسر الصفدي (40 عامًا) من حي الدرج في مدينة غزة عن صدمته من الارتفاع السريع للأسعار، مشيرًا إلى أن بعض التجار يبررون ذلك بتوقف إدخال المواد، رغم توفرها في الأسواق.

ويقول: «بمجرد توقف تنسيق دخول أي سلعة، يرتفع سعرها فورًا. المواطن اليوم ضائع: هل يشتري خبزًا بعد ارتفاع سعره، أم خضارًا ولحومًا، أم مواد تنظيف؟ كلها أساسيات لا يمكن الاستغناء عنها».

ويؤكد أن الحياة باتت قائمة على المفاضلة القاسية بين الضروريات، في ظل الغلاء وانعدام الدخل لدى كثير من العائلات.

بدائل بدائية

بدورها، تقول هالة مدوخ (38 عامًا) إن عائلتها عانت طوال أكثر من عامين من ارتفاع أسعار المنظفات ونقصها، ما اضطرهم إلى استخدام بدائل رديئة أو مجهولة المصدر. وتضيف: «أصبنا بحكة والتهابات جلدية بسبب هذه المواد، لكن لم يكن لدينا خيار آخر».

وتوضح أنها تلجأ إلى تخفيف سائل الجلي بشكل كبير ليكفي عائلتها المكونة من ستة أفراد لأسبوعين، قائلة: «قد أفرط في التخفيف، لكن لا أستطيع شراءه كل أسبوع بهذا السعر». ولا يتوقف الأمر عند سائل الجلي، بل يشمل الشامبو أيضًا، حيث تقول: «استغنيت عنه تمامًا، وأستخدم الصابون بدلًا منه رغم أنه يسبب جفاف الشعر وتساقطه، لكنه أفضل من لا شيء».

وتشير إلى أنها تتبع طرقًا مرهقة لتقليل الاستهلاك، مثل غسل الملابس قطعةً قطعة، ونقعها لفترات طويلة، أو تصنيع منظفات منزلية بدائية بإذابة الصابون في الماء، رغم أنها أقل كفاءة.

أزمة نظافة

ويؤكد مواطنون أن أزمة مواد التنظيف لا تقل خطورة عن نقص الغذاء والمياه، خاصة في ظل الحياة داخل الخيام ومراكز الإيواء، حيث تتفاقم مشاكل الحشرات والأمراض الجلدية نتيجة الاكتظاظ وضعف ظروف النظافة.

ومع استمرار ارتفاع الأسعار وشح المواد، تتزايد المخاوف من تفاقم الأوضاع الصحية، لا سيما بين الأطفال، في ظل صعوبة الحفاظ على النظافة الشخصية ونظافة الملابس، ما ينذر بأزمة إنسانية تتجاوز حدود القدرة على الاحتمال.

من مصائد الموت إلى سباق الأمل...
أبو اسبيتان يعود لمنصات التتويج

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

عاد العداء الفلسطيني محمود أبو اسبيتان إلى منصات التتويج، حاصدًا المركز الأول في سباق «الأمل والصمود» لاختراق الضاحية، بعد انقطاع دام عامين ونصف العام عن بطولات ألعاب القوى. لكن خلال تلك الفترة، كان يخوض سباقًا من نوع آخر، محفوفًا بالمخاطر، لتأمين قوت أطفاله وعائلته وسط زخات الرصاص قرب مراكز المساعدات خلال مراحل الحرب على قطاع غزة.

وقال أبو اسبيتان، بطل فلسطين في سباقات المسافات المتوسطة والطويلة، إن فوزه بالمركز الأول في السباق الذي أُقيم يوم الاثنين جنوب مدينة غزة، يحمل طعماً خاصًا، ويجسد التحدي لكل ما عاشه الرياضيون والشعب الفلسطيني خلال حرب الإبادة.

وأضاف لصحيفة «فلسطين» أن السباق يمثل رمزية الوفاء للشهداء الرياضيين الذين ارتقوا خلال العدوان، قائلاً: «تسببت حرب الإبادة في معاناة كبيرة، وفقدنا لاعبين وزملاء، منهم علام العمور، أحد أبطال الماراثون، والمدرب بلال أبو سمعان، ضمن أكثر من 1000 شهيد من الرياضيين الذين قتلتهم آلة الحرب الإسرائيلية. تأثرنا نفسيًا وبدنيًا، وتراجعت لياقتنا، وعشنا أصعب الفترات».

رحلة الخطر من أجل الطعام

وأضاف أبو اسبيتان أن فقدان زملائه، ومن بينهم لاعب منتخب فلسطين ونادي خدمات الشاطئ سليمان العبيد، شكّل

عبئًا نفسيًا كبيرًا، مستعيدًا تلك اللحظات: «خلال فترة المجاعة وارتفاع أسعار الغذاء، اضطررت للتوجه إلى مراكز المساعدات – مصائد الموت – لإطعام أطفالي ووالدتي. رغم الخطر، كنت أركض بين الرصاص أملاً في العودة ببعض الطعام. استشهد زميلي سليمان العبيد بالقرب مني أثناء محاولته تأمين الطعام لأطفاله».

وتابع: «كانت أصعب الفترات أن تعجز عن توفير الطعام لعائلتك. هذا حال كثير من الشباب الذين خاطروا بحياتهم وفقدوا أرواحهم من أجل لقمة العيش».

إصرار على العودة

وأشار أبو اسبيتان إلى أن انقطاعه عن الرياضة لنحو عامين ونصف، إلى جانب تدمير مرافق التدريب، خاصة مضمار ملعب اليرموك، حرم الرياضيين من الاستعداد والمنافسة.

وأكد عزيمته على العودة رغم كل الظروف: «بعد صلاة الفجر، أتدرب في شارع الرشيد وأحيانًا شارع صلاح الدين في دير البلح، لأستعيد لياقتي، رغم الدمار. أستغل هدوء الصباح قبل ازدحام الطرق».

هيمن أبو اسبيتان على سباقات المسافات المتوسطة والطويلة، محققًا نحو 100 بطولة خلال 20 عامًا، وتدرج خلالها عبر مختلف الفئات العمرية.

ومن أبرز مشاركاته: بطولة العالم للناشئين في إيطاليا 2009، والبطولة العربية في قطر 2011 (المركز السابع)، وبطولة الجامعات في المغرب (المركز الثاني)، وبطولة آسيا 2019.

ويستعد حاليًا للمشاركة في ماراثون سيُقام في غزة بالتزامن مع الماراثون الوطني في بيت لحم يوم 17 أبريل، بعد تتويجه ببطولتين خلال ثلاثة أيام عقب عودته من الانقطاع.

واختتم أبو اسبيتان حديثه قائلاً: «نريد أن نتعافى، وأن نقدم رسالة للعالم مفادها أننا شعب حي قادر على مواجهة التحديات، لا نعرف المستحيل، ونملك الأمل في مستقبل أفضل، رغم الظلم الذي تعرضنا له والجرائم التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية».

محمد يزيد الناظر

ترامب زي شباط..
ما في على كلامه رباط:
قراءة اقتصادية في تداعيات الوعود غير المنجزة

يُعد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أكثر القادة إثارةً للجدل في التاريخ السياسي والاقتصادي الحديث، ليس فقط بسبب سياساته، بل أيضاً بسبب الفجوة الكبيرة بين وعوده الانتخابية والواقع الفعلي لتلك السياسات. فقد قدّم ترمب نفسه كصانع صفقات قادر على إنهاء النزاعات الدولية وتحقيق الاستقرار، وتعهد بإعادة إعمار قطاع غزة وإنهاء الحروب حول العالم. إلا أن التطورات اللاحقة أظهرت مساراً مختلفاً، انعكس سلباً على الاقتصادات المحلية والإقليمية والعالمية.

أولاً: مصداقية الوعود وتأثيرها على التوقعات الاقتصادية.

في علم الاقتصاد، تُعد التوقعات (Expectations) عاملاً حاسماً في تحديد سلوك الأسواق. وعود ترمب بإنهاء النزاعات وإعادة الإعمار خلقت حالة من التفاؤل المؤقت، خصوصاً في المناطق المتأثرة بالصراعات مثل غزة، حيث كان من الممكن أن يؤدي الاستقرار إلى تدفق الاستثمارات وإعادة تنشيط القطاعات الإنتاجية.

لكن عدم الوفاء بهذه الوعود أدى إلى ما يُعرف بـ"صدمة التوقعات"، حيث فقد المستثمرون الثقة، وارتفعت مستويات المخاطر، ما انعكس في تراجع الاستثمار وزيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية بدلاً من التنمية المستدامة.

ثانياً: التصعيد مع إيران وآثاره الاقتصادية

بدلاً من إنهاء النزاعات، ساهمت سياسات ترمب في زيادة التوترات الجيوسياسية، خصوصاً مع إيران. أي تصعيد عسكري في منطقة حساسة مثل الشرق الأوسط يؤدي إلى:

- ارتفاع أسعار النفط نتيجة مخاوف الإمدادات
- زيادة تكاليف النقل والتأمين
- اضطراب سلاسل التوريد العالمية

هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تضخم عالمي وتباطؤ في النمو الاقتصادي، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الدول الهشة اقتصادياً.

ثالثاً: التأثير على الاقتصاد الغزي

يعاني اقتصاد غزة أصلاً من هشاشة هيكلية بسبب الحصار وضعف البنية التحتية. وكان من الممكن أن تشكل وعود إعادة الإعمار نقطة تحول. لكن غياب التنفيذ، مع استمرار التوترات الإقليمية، أدى إلى:

- استمرار معدلات البطالة المرتفعة
- تراجع النشاط في قطاعي البناء والصناعة
- ضعف القدرة الشرائية وانكماش الأسواق المحلية

بالتالي، لم تتحقق أي دورة اقتصادية إيجابية، بل تعمّقت الأزمة.

رابعاً: الانعكاسات على الاقتصاد العربي

الاقتصادات العربية، خصوصاً المعتمدة على النفط، تأثرت بشكل مزدوج:

- إيجابياً من ارتفاع الأسعار على المدى القصير
- وسلبياً من عدم الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل

كما أن حالة عدم اليقين دفعت العديد من المستثمرين إلى تأجيل مشاريعهم، ما أثر على معدلات النمو وفرص العمل.

خامساً: التأثير على الاقتصاد الدولي والعالمي

على المستوى العالمي، أدت السياسات غير المتوقعة إلى:

- زيادة تقلبات الأسواق المالية
- تراجع الثقة في النظام الاقتصادي الدولي
- ارتفاع تكاليف التمويل بسبب زيادة المخاطر

كما أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر عرضة للصدمات، خصوصاً في ظل ترابط الأسواق وسرعة انتقال الأزمات.

خلاصة

تُظهر التجربة أن الوعود السياسية غير المدعومة بسياسات واقعية يمكن أن تكون لها تكلفة اقتصادية باهظة. مقولة "ترمب زي شباط ما في على كلامه رباط" تعكس بوضوح فجوة الثقة التي نشأت نتيجة عدم الالتزام بالوعود.

اقتصادياً، لا يكفي إطلاق التصريحات لتحقيق النمو والاستقرار، بل يتطلب الأمر سياسات متسقة، مصداقية، وإدارة فعالة للمخاطر، وهي عناصر غابت في هذه الحالة، ما أدى إلى تداعيات امتدت من غزة إلى الاقتصاد العالمي بأسره.

إنفوجرافيك